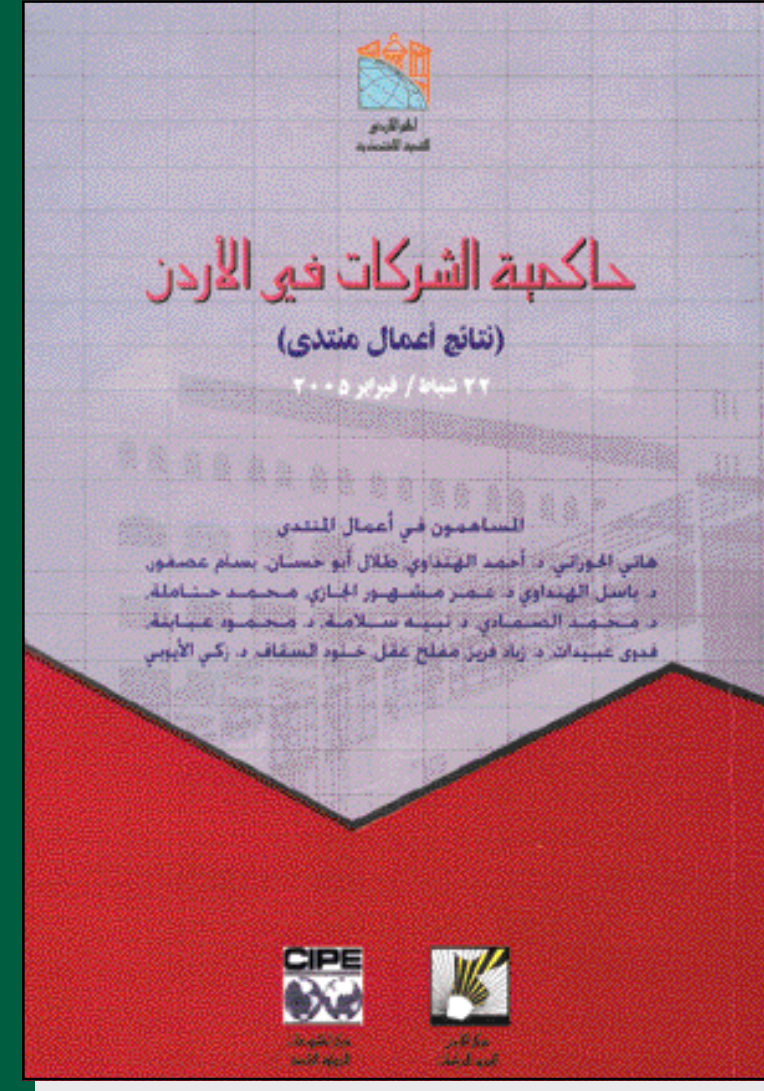


حاكمية الشركات في الأردن



صدر عن المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية في مركز الأردن الجديد للدراسات كتاب جديد يضم نتائج أعمال «المنتدى الأردني لحاكمية الشركات»، والذي كان قد عقده في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥ .

يحتوي الكتاب الذي يقع في (١٦٤) صفحة من القطع الصغير على أربعة فصول ومقدمة وملاحق، إضافة إلى وقائع حفل افتتاح المنتدى الذي ضم كلمات مدير المركز السيد هاني الحوراني وممثل مركز المشروعات الدولية الخاصة (Cipe) السيد طلال أبو حسان والسيد بسام عصفور المفوض في هيئة الأوراق المالية وكلمة وزير الصناعة والتجارة حينذاك د. أحمد الهنداوي .

وضم الفصل الأول عرضاً لدراسيتين حديثتين عن حالة حاكمية الشركات في الأردن قدمهما د. عمر مشهور حديثة الجازي والسيد محمد حتاملة .

أما الفصل الثاني وهو تحت عنوان «الأجندة الوطنية لتعزيز حاكمية الشركات»، فقد تضمن عدة أوراق عمل، قدم الأولى منها د. نبيه سلامة مدير المؤسسة الأردنية للاستثمار، وتناول فيها سياسة المؤسسة في اختيار ممثليها في الشركات التي تساهم فيها الحكومة الأردنية . وتطرق د. محمود عبانة مراقب الشركات في الأردن في ورقة العمل الثانية إلى دور دائرة مراقبة الشركات من وجهة نظر حاكمية الشركات الرشيدة . وكانت الورقة الأخيرة للسيدة فدوى عبيدات وتضمنت عرضاً لسياسة مؤسسة الضمان الاجتماعي في تعزيز حاكمية الشركات من خلال انتقاء ممثليها في الشركات التي تتمتع مؤسسة الضمان بمساهمة كبيرة في ملكيتها .

أما الفصل الثالث، فقد تناول دور البنوك الأردنية في تعزيز حاكمية الشركات في القطاع المصرفي وقدمها السيد مفلح عقل رئيس جمعية المصارف الأردنية، وقدمت السيدة خلود السقاف مديرة دائرة الدراسات في هيئة التأمين ورقة أخرى عن دور هيئة التأمين في تعزيز حاكمية الشركات في قطاع التأمين .

أما الفصل الرابع من الكتاب فقد تضمن عرضاً وافياً للمناقشات التي تخللت جلسات المنتدى والتوصيات التي خرج بها .

حكومة الشركات في الاردن

مؤلف جماعي
مركز الاردن الجديد للدراسات
١٦٤ صفحة من القطع الصغير

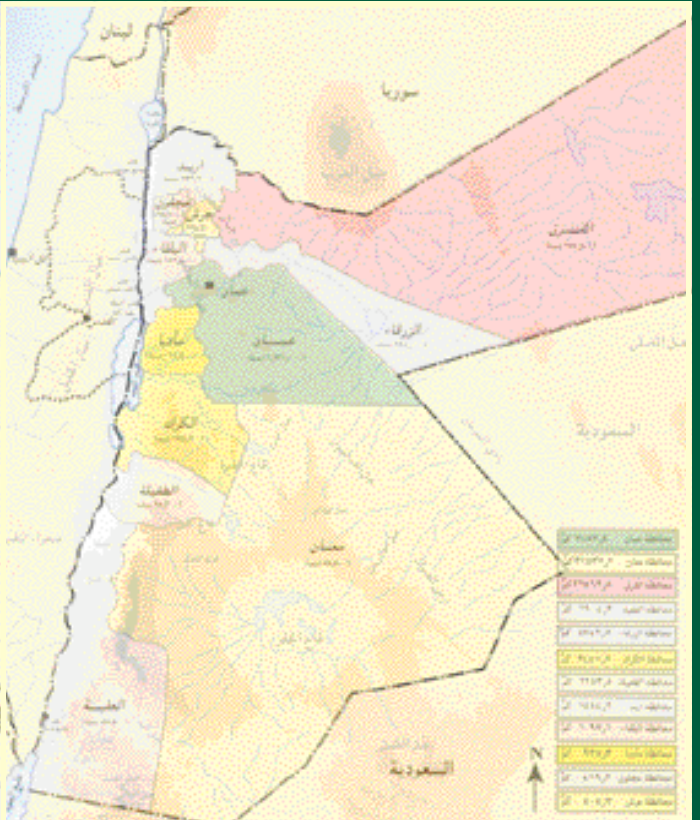
يطلب هذا الكتاب من مركز الاردن الجديد للدراسات شارع مكة، عمارة رقم ٣٩، عمان - الاردن هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٤ فاكس: ٥٥٣٣١١٨

أزمة كروية... أهم نهج حكومي ٢٥

هاني حوراني

رؤية شاملة لتشكيل الأقاليم التنموية وانتخاب مجالسها

حسين أبو رمان



د. طالب عوض: اتجاهات تطوير قانون الانتخاب الفلسطيني

يصدرها مركز الاردن الجديد للدراسات، العدد (٢٢٨)، تموز ٢٠٠٥ عمان، الاردن

خفيبيبيفة!



١% فقط

أخذ نسبة الفائدة على رصيد بطاقتك المستخدم شهرياً
استعمل أو ادخل مبالغ على بطاقة باستريلارد الإنتخابية من البنك الأهلي الأردني بأقل سعر فائدة



نعم! على رسوم الحساب العضوية العادية من المدينة المالية لعادلي بطاقة باستريلارد الأجنبي الإنتخابية العادية
أشياء شهيرة: سيارة لتسوية قيمة المشتريات، نعم! على رسوم الحساب، 25 يوماً، فترة سماح، 30 مرة إجازات الإسكان،
يملك الاستفادة من هذا العرض على نهاية 2008

 البنك الأهلي الأردني
JORDAN NATIONAL BANK
خمسون عاماً من العطاء

لحريده من المعلومات يرجى الإتصال بدارة بطاقات الإنتخاب
هاتف: 1702491 - 1700477 - 0800 22 777

www.ahli.com



من ورشة أجهات تطوير
قانون الانتخاب الفلسطيني



ندوة تطوير قانون الانتخاب الفلسطيني
(ص ٢٦-٢٩)



مشروع الأقاليم التنموية
(ص ١٣-٢٥)

المحتويات

□ الافتتاحية:

- أزمة حكومة... أم منهج حكم؟! هاني الحوراني ٤

□ أعضاء على المجتمع المدني:

- الجمعية الاردنية للعلوم السياسية د. محمد القطاطشة ١١

□ وجهة نظر:

- كيف نجعل من الأردن أردناً أخضر نظيفاً د. م. محمود جبريل الجندي ١٢

□ الملف

- رؤية شاملة لتشكيل الأقاليم التنموية وانتخاب مجالسها حسين أبو رمان ١٣
- التقسيم الحالي لمحافظة المملكة وألويتها ٢٠
- مسح ورصد الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة المملكة ٢١
- مقتطفات صحفية حول مشروع الأقاليم ٢٣

□ محور:

- اتجاهات تطوير قانون الانتخاب الفلسطيني د. طالب عوض ٢٦

□ أبواب ثابتة:

- وصل الى مكتبة المركز ٢
- صدق المجتمع المدني في الاردن والعالم العربي صلاح الدين طاهر ٦
- جديد نشاطات واصدارات مركز الاردن الجديد ٣٠

غير محسوبة

Civil Society Issues:

No. (28) July 2005.

Al-Urdun Al-Jadid Research Center

Tel: 5533112/4 Fax: 5533118,

P.O.Box: 940631, Amman 11194 Jordan.

e-mail:ujrc@ujrc-jordan.org

www.ujrc-jordan.org

رئيس التحرير: هاني الحوراني

العدد الثامن والعشرون، تموز / يوليو ٢٠٠٥

هاتف: ٤ / ٥٥٣٣١١٢، فاكس: ٥٥٣٣١١٨

ص.ب: ٩٤٠٦٣١، عمان ١١١٩٤ الاردن

تنضيد واخراج: ايمن الامريكاني - دار سندباد .

قضايا المجتمع المدني:

مجلة متخصصة في قضايا المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة.

تصدر عن مركز الاردن الجديد للدراسات.

مركز الإبداع في المكتبة الوطنية ٢٠٠٢ / ٥ / ١٩٥٢

من مكتبة المركز

وصل الى مكتبة مركز الأردن الجديد مجموعة من المطبوعات والاصدارات، وهي متاحة للباحثين والقراء المهتمين. وفيما يلي تعريف بها:



المسلم الديمقراطي

● عدد مزدوج، الثاني والثالث، لعام ٢٠٠٥، من نشرة المسلم الديمقراطي، وهي نشرة دورية يصدرها مركز دراسة الإسلام والديمقراطية في واشنطن (www.islam-democracy.org). من موضوعات العدد: الديمقراطية والتنمية: المؤتمر السادس لمركز دراسة الإسلام والديمقراطية، الإسلام والديمقراطية: تجربة البحرين، الدين والديمقراطية، التجربة الإيرانية وغيرها.

الرسالة

● العدد الثاني، السنة الأولى، نيسان ٢٠٠٥ من مجلة الرسالة التي يصدرها المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن. من موضوعات العدد: وعي طلبة الجامعة بحقوق المرأة والعنف ضد المرأة (ملف العدد)، جرائم الشرف وموقف الشريعة الاسلامية منها.



النابدي الأرثوذكسي

● العدد ٢٣٤ السنة ١١، نيسان ٢٠٠٥، من نشرة النابدي الأرثوذكسي الخاصة بالأعضاء. افتتاحية العدد جاءت بعنوان الاستحقاق الديمقراطي السنوي، ويعرف العدد بأعضاء الهيئة الإدارية للدورة ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ويشتمل على باقة من الأخبار المتنوعة والمقالات مع مساحة للشعر والأدب.

الهجرة القسرية

● العدد ٢٢٢، حزيران ٢٠٠٥ من النشرة الشهرية «الهجرة القسرية» التي يصدرها مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد بالتعاون مع مجلس اللاجئين النرويجي. يشتمل العدد على موضوعات متعددة حول التعليم في حالات الطوارئ، وكذلك على مقالات تخص مسألة دارفور، والعراقيين النازحين والفلسطينيين في سورية.



جنوب افريقيا

● تقرير سنوي ٢٠٠٥، صادر عن معهد جنوب افريقيا للشؤون الدولية باللغة الانجليزية، يعرف التقرير ببرامج المعهد ونشاطاته والباحثين فيه وإصداراته، ويتضمن البيانات المالية السنوية للمعهد.

المجتمع المدني

● عدد باللغة الانجليزية صادر عن مجلة المجتمع المدني والديمقراطية في العالم العربي التي يصدرها مركز بن خلدون الذي يرأسه عالم الاجتماع المصري د. سعد الدين ابراهيم. من موضوعات العدد التعديلات الدستورية في مصر وقضايا المراقبة الانتخابية.



الاقتصادي الأردني

● عدد جديد من مجلة الاقتصادي الأردني التي تصدرها غرفة تجارة عمان، يحمل الرقم (٥١)، السنة العشرون، حزيران ٢٠٠٥، يتضمن هذا العدد نص قانون حماية الإنتاج الوطني لسنة ٢٠٠٤، وتعليمات تحديد نسب الأرباح القائمة للبضائع والسلع التي تتعامل بها القطاعات التجارية، إضافة الى الأبواب الثابتة ذات الصلة بالمعارض والمؤتمرات والفرص التجارية.



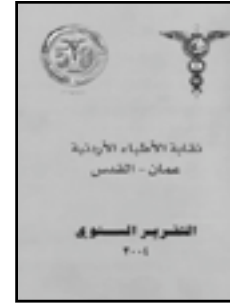
نقابة المهندسين ٢٠٠٤

● التقرير السنوي ٢٠٠٤ لنقابة المهندسين الأردنيين، وهو التقرير الإداري والمالي الذي يقدمه مجلس النقابة الى اجتماع الهيئة العامة السنوي. تغطي فصول التقرير ملخصاً لإنجازات مجلس النقابة، أنشطة مجالس الشعب ولجانها، لجان النشاطات، مجالس الفروع ولجانها، هيئة المكاتب والشركات الهندسية، التقرير المالي، إضافة الى الملاحق.



نقابة الأطباء ٢٠٠٤

● التقرير الإداري والمالي الذي قدمه مجلس النقابة الي اجتماع الهيئة العامة في ربيع ٢٠٠٥. تغطي فصول التقرير لجان النقابة، المؤتمرات الطبية الأردنية لعام ٢٠٠٤، صناديق التكافل الجماعي والتأمين الصحي ونهاية الخدمة، اللجان الفرعية، الجمعيات الطبية، والتقرير المالي.



مجلة نقابة المحامين

● عدد جديد ثلاثي عن أشهر نيسان وأيار وحزيران ٢٠٠٥ (السنة الثالثة والخمسون)، يقع في ١٢٣٠ صفحة من القطع المتوسط. يشتمل العدد على افتتاحية النقيب الأستاذ صالح العموطي وكلمته في تكريم المرحوم الأستاذ سليمان الحديدي. كما يشتمل على عدد من الأبحاث، قضاء المحاكم، شؤون النقابة، اجتماع الهيئة العامة لانتخاب مجلس النقابة للدورة (٣٧)، بيانات ورسائل وتعاميم.



أصوات مخنوقة

● دراسة في التشريعات الإعلامية في خمسة بلدان عربية، هي: المغرب، الجزائر، تونس، لبنان، والبحرين. ويقع هذا الكتاب الذي صدر عام ٢٠٠٥ عن شبكة إنترنيوز، ومركز حرية وحماية الصحفيين الذي يديره السيد نضال منصور، في ٢٨٨ صفحة من القطع المتوسط.



أزمة حكومة... أم منهج حكم؟

هاني الحوراني

الماضي. انه اسلوب يقوم على الحوار والمشاركة وبناء الثقة وخلق اجماع حول اتجاهات التحول الديمقراطي. وهو أيضاً أسلوب ينطلق من الاعتراف بتعددية وتنوع الخيارات والتيارات الفكرية والسياسية في المجتمع.

إن «الحقيقة والصواب» ليسا حكراً على فئة بعينها وإنما يمكن بلوغها بالحوار والتفاوض والمساومة والحلول المتفق عليها. في حين أن أسلوب تجريد السياسات والاستراتيجيات في بلدنا لا زال يفترض ان الحكمة والصواب يمكن الوصول اليهما عن طريق تشكيل اللجان المختارة من «أصحاب الاختصاص» بعيداً عن ضوضاء الشارع وأهواء الجماهير! ولقد بينت الأزمة الأخيرة عقم السياسات المعتمدة على النخب المعزولة واللجان الفوقية.

لقد جرب الأردن أسلوب الحوار والتوافق من خلال تشكيل اللجنة الملكية للميثاق الوطني الأردني في مطلع التسعينات، ورغم ان هذه اللجنة لم تكن تمثل بدقة تيارات المجتمع السياسي الأردني وقواه الفاعلة، الا أنها نجحت في اطلاق عملية الانفتاح السياسي واجراء المصالحة ما بين الحكم والمعارضة، وانتقال الأخيرة الى الأساليب السلمية والشرعية. ولا زال المجال متاحاً للعودة إلى طريق خلق الاجماع والتوافق الوطني حول مضامين الاصلاح واتجاهاته وسبله بذات الأسلوب، وما دامت الإرادة السياسية بالمضي في طريق الاصلاح والالتزام به متوفرة فالمطلوب تجسيد تلك الإرادة من خلال العودة عن اسلوب اللجان المغلقة وفتح ابواب الحوار الوطني على اتساعه.

مجلس النواب والى ضرورة تكريس تقاليد التشاور المسبق مع كتله المختلفة قبل اجراء اي تغيير حكومي في المستقبل.

رابعاً: ان خروج الوزير باسم عوض الله لم يكن تضحية من جانبه من أجل قضية الاصلاح، بل ان الاخيرة كادت ان تسقط ضحية ادعاءات الاصلاح الفوقي المعزولين عن المجتمع، لكن بخلاف «فقاعات» الاصلاح التي انفجرت دون ان تترك وراءها أثراً، فإن قضية الاصلاح باقية ومستمرة. لقد أعلن جلاله الملك عبد الله الثاني والحكومة عن التزامهما الاستمرار في نهج الاصلاح. لكن الدرس المستخلص هو أن الاصلاح لا يمكن تحقيقه بمعزل عن الحوار مع المؤسسة البرلمانية، أو عن المشاركة الشعبية. وبعبارة ذلك فإن شعار الاصلاح يتحول الى «شعار مستورد» و «أجندة خارجية»، وفي أحسن الأحوال يبقى أسير رؤية نخبوية معزولة.

خامساً: ومهما كان مصير الحكومة البدرانية، سواء حصلت على ثقة محدودة من مجلس النواب ام لا، فإن المصير ذاته ينتظر مختلف السياسات والتشكيلات الفوقية النخبوية، مثل «الأجندة الوطنية» و «لجنة الأقاليم» اذا لم يتم تدارك الخلل الرئيسي في ادارة الشأن الوطني، الا وهو الطابع المعزول والتقني التي يجري فيها اعداد مثل هذه السياسات.

والأردن اليوم بحاجة الى العودة الى أسلوب «الموائد المستديرة» التي مهدت الطريق في أوروبا الوسطى والشرقية للانتقال الى النظم الديمقراطية التعددية في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن

المبدئية فقط، وإنما أساساً من مصداقية حاملي مشروع الاصلاح وثقة المواطنين بهم وبنزاهتهم وتجردهم عن الهوى الشخصي والمصلحي.

ثالثاً: لقد كشفت لقاءات جلاله الملك مع الكتل البرلمانية ومجلس النواب والأعيان، حجم الاستياء والقلق اللذين يسودان مختلف أركان «أهل الحكم» من أسلوب ادارة الشأن العام، وأن مختلف تعابير الاحتجاج والاحتقان التي عبرت عنها الصحافة والتجمعات السياسية والاجتماعية مؤخراً ليست ظواهر محصورة أو معزولة، وإنما هي تعكس حالة عامة تسود مختلف الأوساط، بما في ذلك مؤسسات الدولة الدستورية. وهكذا جاءت أحاديث الأعيان ورئيس مجلس النواب والعديد من الكتل النيابية لتؤكد الحاجة الى التغيير في أساليب الحكم وتوسيع نطاق المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، ولا سيما عمليات التغيير الحكومي.

وإدراكاً لحقيقة هذا التحول في الموقف من أسلوب ادارة الشأن الوطني، كان لابد من استدراك الأخطاء التي شابت تشكيل الحكومة الجديدة، فكانت «استقالة» وزير المالية د. باسم عوض الله، ثم الإقدام على التعديل الموسع على الحكومة الذي أخرج الرموز النافرة من «الفريق الاقتصادي»، ومحاوله الاستجابة لبعض المطالب الجهوية، واعادة «التوازن الجغرافي» الى الحكومة.

ورغم الاستقبال الفاتر وحتى السلبي للتعديل الحكومي، فإن دلالة العميقة هو أن هذه العملية جاءت تحت ضغط الحاجة الى عدم تجاهل

لاسيما في فترته الرئاسية الأولى، وأبعد ما يكونون عن التقاليد الليبرالية والديمقراطية. فقد أسقطوا إسقاطاً على مؤسسة الحكم، واستثمروا حاجة مؤسسات الدولة للتحديث والدماء الجديدة، ورغبة جلاله الملك عبدالله الثاني في التعجيل بالإصلاح، من أجل اشباع شهوتهم للسلطة والاستئثار بالمزيد منها، حتى لو تطلبت منهم تجاهل موقع ودور رئيس الوزراء، والقفر عنه دوماً موارد من أجل تحقيق طموحاتهم الشخصية.

وبخلاف التقاليد الديمقراطية والليبرالية، وبحكم عزلتهم السياسية عن أي قوة اجتماعية حقيقية، فإنهم لجأوا الى مناورات الغرف المغلقة ودهاليز السلطة لتعظيم نفوذهم، وفرض سياساتهم، مستفيدين من سمعتهم «الحداثيّة» والمراهنة الملكية على كفاءتهم المهنية من أجل فرض أجندتهم الشخصية على الحكومات المتعاقبة.

وهكذا، فعندما انعقد المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت اعتقدوا ان الوقت قد حان لطرح برنامجهم «الإصلاحي»، وتجاهلوا، غروراً واستكباراً، نذر العاصفة المقبلة، ممثلة في قيام تكتل نيابي واسع أعلن صراحة رفضه منح الثقة للحكومة البدرانية وبالأخص لفريقها الاقتصادي، واعتقدوا أنها مجرد زويدة في فنجان، ولم يروا ان التكتل المذكور ما هو إلا جزء من ظاهرة احتجاجية أوسع، ولم يدركوا ان برامج الاصلاح الحقيقية لا تطبخ في الغرف المغلقة، ولا تستمد مشروعيتها من صحتها



هاني الحوراني

فما الذي حدث وماذا تعلمنا منه؟

أولاً: ان حكومة عدنان بدران قد تشكلت فجأة دون مقدمات تنذر بقدمها ودون مداولات ومشاورات مع مجلس النواب، وبعيداً عن كل المؤسسات السياسية والدستورية والشخصيات والفعاليات العامة. ويات معروفاً أن العدد الأكبر من الوزراء فرضوا على رئيس الوزراء ولا سيما «أعضاء الفريق الاقتصادي». وحتى يقال أن اثنين من أعضاء الحكومة هما من شكل الحكومة فعلياً (أحدهم ذهب في التعديل الأخير).

ثانياً: ان ما يسمى بالفريق الاقتصادي، والذي نُعت بلقب «الليبراليون الجدد» مثلوا بالنسبة للأردنيين على اختلاف اتجاهاتهم، رموزاً لأجندة خارجية، أكثر مما رمزوا الى تيار اصلاحي تحديثي نابع من احتياجات الوطن وتطلعاته الديمقراطية.

وفي الواقع فإن غالبيتهم كانت أقرب الى روح «المحافظين الجدد» الذين هيمنوا على الادارة الأمريكية،

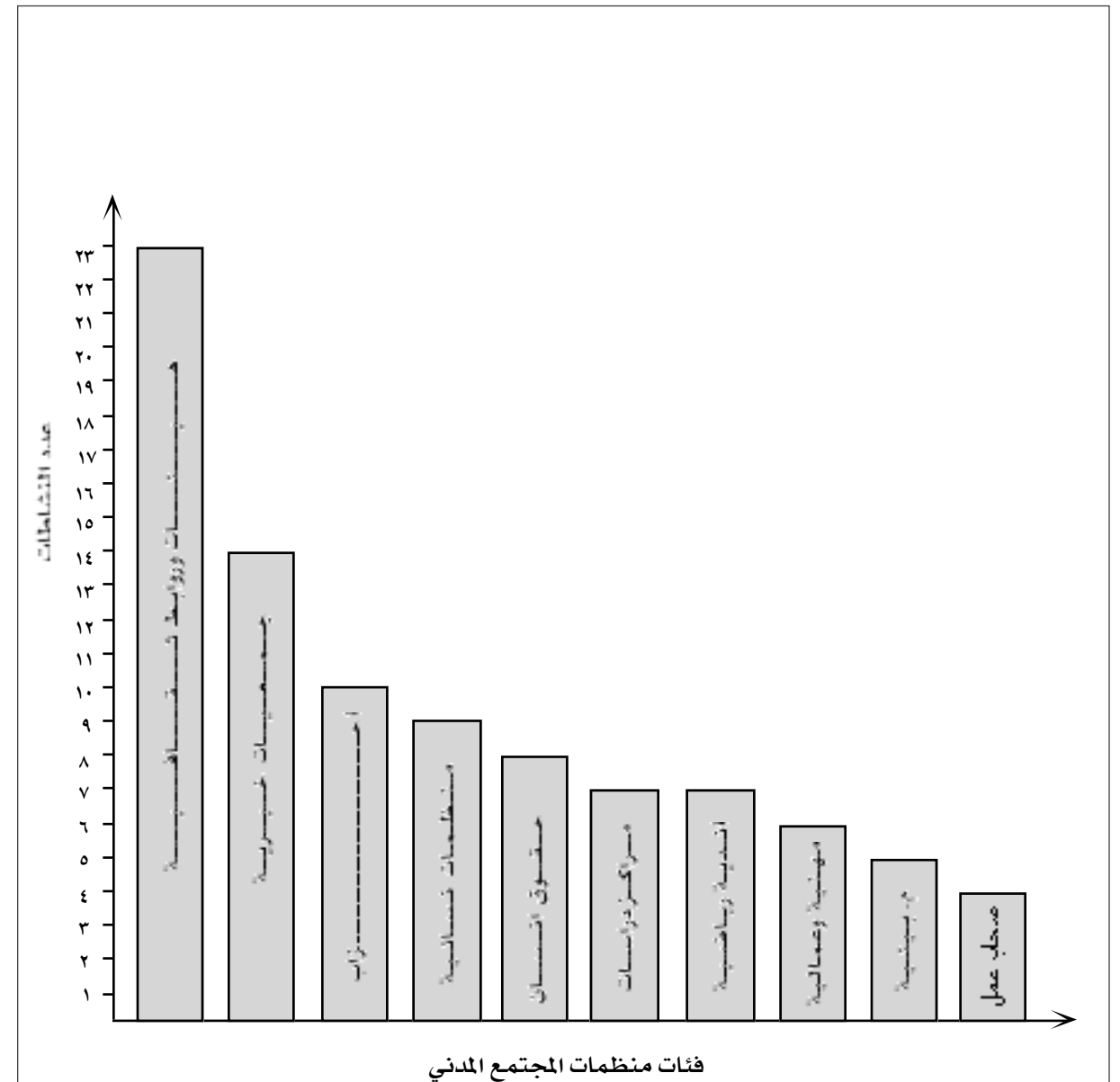
المخاض العسير الذي مرت به حكومة الدكتور عدنان بدران خلال المائة يوم الماضية، منذ تشكيلها في ٥ نيسان/ ابريل الماضي وحتى تقدمها ببيانها الوزاري لنيل ثقة مجلس النواب في دورته الاستثنائية التي بدأت أعمالها يوم ١٤ تموز الجاري، هذا المخاض مثل نقطة انعطاف حادة في الحياة السياسية الأردنية التي تتسم عادة بالركود، وربما كانت نقطة تحول هامة في العلاقة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية التي طالما غلبت عليها سمة الاستتباع والموالاة. وقد يكون هذا المخاض بداية تحول تاريخي لأسلوب الدولة في ادارة الشأن العام، اذا ما تم التعلم من الدروس والعبر التي استخلصت من المواجهات والتوترات التي كانت سمة الأشهر الأربعة الأخيرة.

فما حدث خلال الفترة الماضية كان بلا مبالغة «نسخة أردنية» لمظاهر «عودة الروح» الى السياسة والحراك السياسي في العالم العربي. فهي المعادل الأردني «لانتفاضة القضاء المصري» وحركة الاحتجاج على التجديد والتورث المصرية، و «لانتفاضة الأرز» على الوصاية السورية وحكم الأجهزة الأمنية في لبنان. وحين نقول المعادل الأردني للتحركات المشابهة في بعض الدول العربية لا نقصد المقارنة الحرفية والشكلية، لا بالمقدمات ولا بالنتائج، وإنما لتأكيد الصلة بها من حيث استحالة استمرار ادارة الشأن العام بالأساليب السابقة والحاجة الى التغيير في مضامين الحكم وأساليبه.

مدى المجتمع المدني

أقامت منظمات المجتمع المدني في الأردن خلال شهر نيسان ٢٠٠٥ (٩٣ نشاطاً) توزعت على النحو التالي:

أحزاب وجمعيات سياسية (١٠ نشاطات)، نقابات وجمعيات مهنية (٤ نشاطات)، نقابات عمالية (نشاطان)، روابط وهيئات ثقافية (٢٣ نشاطاً)، منظمات وهيئات نسائية (٩ نشاطات)، منظمات أصحاب عمل (٤ نشاطات)، جمعيات خيرية (١٤ نشاطاً)، اندية رياضية وشبابية (٧ نشاطات)، منظمات حقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية (٨ نشاطات)، مؤسسات بيئية (٥ نشاطات)، مراكز دراسات (٧ نشاطات).



مسيرة طلابية تضامناً مع الأقصى في «الزرقاء الأهلية»

للاحتلال بالدماء والمعاناة التي لا تنتهي.

واستعرض الدكتور شفيق جاسر استاذ التاريخ بجامعة الزرقاء الأهمية التاريخية للمسجد الأقصى والمراحل والأحداث التي مر بها منذ بنائه وحتى الآن.



لقطة من المسيرة الطلابية

نظم مجلس طلبة جامعة الزرقاء الأهلية يوم ١١/٤ مسيرة طلابية حاشدة ومهرجاناً خطابياً تضامناً مع الأقصى الشريف وما يتهدده من مخاطر.

وقد ردد المشاركون الهتافات المنندة بالمخططات الإسرائيلية الصهيونية الرامية لزعزعة أمن المنطقة من خلال استهداف الأقصى الشريف الذي يتعرض لمحاولات مستمرة للانتهاك ولالحاق الضرر به. رئيس مجلس الطلبة عبد الهادي التلاوي قال بأنه حان الوقت لقيام المسلمين بخطوات فعلية لحماية مقدساتهم ونصرة الأقصى والوقوف بوجه التهديدات التي يتعرض لها من قبل الاحتلال الصهيوني والمنظمات اليهودية المتطرفة.

والقى عدد من المشاركين كلمات حيوا فيها النضال والصمود الذي يصر عليه الشعب الفلسطيني وما يبديه حتى الأطفال من مقاومة

ندوة حول مشروع قانون الأحزاب السياسية

أن هذا القانون من أفضل القوانين الناظمة للحياة الحزبية.

وأوضح الناصر أن حزب العهد قام بتقديم رده على مشروع القانون الحالي لوزارة التنمية السياسية وابدى رغبته في إجراء تعديلات على بعض بنوده التي لا تخدم المسيرة الحزبية.

بدوره أشار الأمين العام لحركة دعاء إلى أن رفع عدد المؤسسين لا يمكن له ان يصنع احزاباً قوية ما لم يترافق ذلك مع صياغة قانون عصري للانتخابات حسب القوائم النسبية بحيث تكون آلية الوصول للبرلمان عبر القوائم الحزبية فقط.

اختتم المجلس الأعلى لحركة دعاء فعاليات الأسبوع السياسي والثقافي بإقامة ندوة حول مشروع قانون الأحزاب السياسية يوم ٢٥/٤ شارك فيها الدكتور خلدون الناصر الأمين العام لحزب العهد ومحمد أبو بكر الأمين العام لحركة دعاء.

واستعرض الناصر المسيرة الديمقراطية منذ العام ١٩٨٩ ووثيقة الميثاق الوطني الأردني التي شكلت ركيزة أساسية في العمل السياسي الأردني نحو التعددية الحزبية مروراً بقانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٢ مستعرضاً مواد لافتأ

اختتام ورشة العمل الاقليمية حول شركات الغزل والنسيج

المعايير الاخلاقية في العمل وتطبيق المبادئ والحقوق والحريات النقابية لتنسجم مع الاتفاقية الدولية التي اقرتها منظمة العمل الدولية.

واوصى المشاركون بضرورة الاهتمام بموضوع الشركات الموردة للسوق الأمريكية والأوروبية وتحسين شروط الاستخدام من حيث الصحة والسلامة وبيئة العمل ومواجهة أية شركة تخرق هذه القوانين والانظمة واحترام العمالة الوافدة في أي قطر وعدم استغلالها.

انتهت ورشة العمل الاقليمية حول شركات الغزل والنسيج متعددة الجنسية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا والتي نظمتها نقابة الغزل والنسيج بالتعاون مع الاتحاد الدولي للغزل والنسيج اعمالها يوم ١٩/٤ في فندق القدس.

وخرج المشاركون بالورشة بعدة توصيات كان اهمها وضع استراتيجية للتعاون بين النقابات في المنطقة والنقابات في امريكا واوروبا واسيا وأفريقيا للعمل من اجل مواجهة شركات الغزل التي تعمل في هذه المنطقة من اجل استخدام

مهرجان خطابي ينظمه حزب جبهة العمل الإسلامي

ودعا المتحدثون بالمهرجان إلى دعم المقاومة في كل من فلسطين والعراق حتى تتمكن من الصمود.



صورة من مهرجان الجبهة

نظم حزب جبهة العمل الإسلامي يوم ٢٢ / ٤ في منطقة الوحدات مهرجاناً خطابياً بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف وذلك بحضور عدد من نواب المنطقة وجمع غفير من المواطنين.

أمين عام جبهة العمل الإسلامي الشيخ حمزة منصور تحدث في المهرجان وأكد في كلمته أن ميلاد سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام يوجب على أصحاب القرار إعادة النظر في مناهجهم في الحكم لكي تنسجم مع هديه عليه الصلاة والسلام.

وقال الشيخ منصور ان الإصلاح من الداخل بات ضرورة قصوى لان دائرة الفساد قد اتسعت، لهذا يجدر بنا ونحن نتفياً لظلال هذه الذكرى العطرة ان نستلهم من صاحبها معالم الطريق نحو الإصلاح الشامل لنعيد من جديد بناء مجتمع الحق والعدل والكفاية.

الكركي يحاضر في منتدى جبل العتمة الثقافي

المنتدى اجود حسن عتمة قد القى كلمة في بداية اللقاء الذي حضره المهندس وليد العتوم رئيس بلدية جرش الكبرى والنائب الدكتور هاشم الزبون والدكتور أحمد الطراونة المستشار الثقافي في رئاسة الوزراء رحب فيها بالضيوف وتحدث عن اهمية المواسم الثقافية التي يقيمها المنتدى في احداث حراك ثقافي واشراك عدد كبير من المثقفين في فعاليات مختلفة.

رعى الدكتور خالد الكركي رئيس جامعة جرش افتتاح فعاليات الموسم الثقافي الثاني موسم الربيع الثقافي الذي نظمه منتدى جبل العتمة الثقافي بمناسبة ذكرى معركة الكرامة يوم ٢٢ / ٤ ودعا الكركي إلى ضرورة ان تكون كل مدينة من مدن المملكة عاصمة للثقافة الأردنية مؤكداً على دور المدن والأرياف والجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي المختلفة في ابراز المشهد الثقافي واخراجه الى الحيز الذي يستحقه. وكان رئيس

بازار خيري لجمعية المركز الإسلامي بالريفية



من البازار الخيري

رعى المهندس رفيق خرفان مدير مكتب دائرة الشؤون الفلسطينية البازار الخيري الذي اقامته جمعية المركز الإسلامي في مخيم حطين يوم ٢٢ / ٤، واشتمل البازار على مشغولات مختلفة من انتاج المركز.

وذكر رئيس المركز الإسلامي يحيى بريوش ان جمعية المركز الإسلامي ترعى ٥٠٠ فتى يتيم بالإضافة إلى كفالة طلاب ايتام كما تقوم الجمعية بتوزيع مساعدات عينية ونقدية لحوالي ألف أسرة في مخيم حطين بالإضافة إلى بناء المساكن للفقراء والمحتاجين وعمل صيانة للبيوت المسقوفة بالزيتكو.

ويذكر ان الجمعية تنفق سنوياً حوالي ٥٠٠ ألف دينار مساعدات وهبات إلى الأسر الفقيرة والأيتام.

برنامج «إنجاز» ينفذ مشروعاً قيادياً طلابياً

المشاريع غير الربحية كزراعة أحواض بأزهار الزينة وأحواض الفاكهة على أمل أن يتحول المشروع إلى مشروع ربحي كبير يشكل مردوداً للمدرسة.



المشاركون في البرنامج

نفذ برنامج إنجاز لتهيئة الشباب الأردني مشروعاً قيادياً لطلبة الصف التاسع بمدرسة شكري شعشاعة في عمان جاء على شكل دورة بعنوان «كيف أكون قيادياً؟» استمرت عشرة أسابيع قدمتها المتطوعة المهندسة هناء نورس المنتدبة من قبل بنك عودة - فروع الأردن.

وقد ارتكزت الدورة على تعريف الطلاب بمفهوم القيادة الفعالة المنتجة والتي تبدأ بوضع هدف المشروع القيادي. وتتم بالتخطيط والتنظيم ضمن جدول زمني وحسب الموارد المتاحة.

وتنوعت المشاريع بين جمع الملابس لتوزيعها على دور الأيتام في أسبوع التيتيم وجمع الطعام وتوزيعه على أهالي الحي المعوزين، بالإضافة إلى

دورة تدريبية في مجال حقوق الانسان

واضاف أن الجهود بين المركز الوطني ومؤسسات المجتمع المدني اخذت تتعزز وتتجانس بشكل رسمي وكبير خدمة لقضايا حقوق الانسان في المملكة مشيراً إلى أنه لا بد من منهجية رسمية في هذا الخصوص وهو ما يقوم به المركز.

وشارك في الدورة التي استمرت أربعة أيام عشرون ممثلاً عن منظمات حقوق الانسان والمنظمات النسائية في المملكة.

نظم المركز الوطني لحقوق الانسان يوم ٢٥ / ٤ دورة تدريبية في مجال بناء القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الانسان بالتعاون مع المعهد الدولي لقانون حقوق الانسان في واشنطن.

وتحدث المدير التنفيذي للمركز صالح الزعبي حول أهمية هذه الدورة التي تأتي في سياق التطور المتنامي الذي بدأ به الأردن بتعزيز مفاهيم حقوق الانسان.

ورشة عمل في إربد تناقش مشكلة التسرب من المدارس

ضمن اعمال الورشة ورقة عمل استعرض معدوها واقع التسرب المدرسي في محافظة اربد.



جانب من الحضور

اقامت جمعية حماية الأسرة والطفولة بالتعاون مع مديريات التربية والتعليم في محافظة اربد في قاعة الاندلس

يوم ٢٩ / ٤ ورشة عمل حول التسرب المدرسي تحدث فيها امين عام وزارة التربية والتعليم للشؤون الفنية د. تيسير النعيمي قائلاً: أن معدلات التسرب في مرحلة ما قبل الثامن والتاسع الأساسي لا تتجاوز ٧ لكل ألف طالب في حين ترتفع هذه النسبة قليلاً بعد الصف التاسع لتصل إلى ١ بالمائة تقريباً.

وكان مدير تربية اربد الثالثة علي عاشور قد القى كلمة قال فيها: ان التسرب المدرسي يعني كل مؤسسات المجتمع المدني ولا بد ان نتكاتف من اجل مواجهة هذه الظاهرة والتصدي لعواقبها بكل فاعلية، وعرضت

أعضاء على منظمات المجتمع المدني:

الجمعية الأردنية للعلوم السياسية

د. محمد القطاطشة *



العربي .

– ندوة في نيسان ٢٠٠٥ حول الشفافة السياسية لدى الشباب بالتعاون مع جامعة جرش وكذلك مع مركز دراسات المستقبل – جامعة أسيوط .

– ندوة عن التنمية السياسية في الأردن خلال حزيران ٢٠٠٥ .

– تشجيع البحوث والدراسات العلمية، والعمل على تأهيل الباحثين في العلوم السياسية، وإصدار مجلة محكمة لنشر هذه البحوث والدراسات .

وقد أُلقيت في الجمعية العديد من المحاضرات من قبل أساتذة عرب وأردنيين وكبار رجال الدولة العاملين والسابقين حول شؤون أردنية وعالمية، حيث تعتبر الجمعية منبراً حراً للفكر الأردني الذي ينبع من أصالة المدرسة الهاشمية في الحكم .

وقد قامت الجمعية كذلك بإصدار العديد من الكتب المتعلقة بالشؤون الأردنية وكذلك قامت الجمعية وتقوم بدعم الترجمة للكتب التي تخدم عملية تدريس العلوم السياسية وتقوم بدعم البحث العلمي لأعضاء الجمعية .

تعتبر الجمعية الأردنية للعلوم السياسية أحد أهم منظمات المجتمع المدني العاملة على الساحة الأردنية، وقد بدأت الجمعية عملها كجمعية عادية بتاريخ ٢٥/٣/١٩٩٧ وفق أحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته .

تضم الجمعية في عضويتها العامة عدداً من أساتذة العلوم السياسية العاملين في الجامعات الأردنية وكذلك العاملين في المؤسسات العامة والمستقلة، وتهدف الجمعية إلى :

– الارتقاء بمهنة التدريس في مجال العلوم السياسية وتشجيع التخصص المهني .

– تشجيع ودعم البحوث الميدانية والعمل على استحداث واكتشاف المناهج والأدوات البحثية المناسبة للبيئة الأردنية والعربية .

– تنشيط التعاون بين منظمات المجتمع المدني باعتبارها ركناً أساسياً لبناء الدولة العصرية .

– تنظيم ورعاية المؤتمرات والندوات العلمية والمشاركة بها على الأصعدة الأردنية والعالمية .

العمل على انشاء نشاط توثيقي للبيانات والمعلومات الخاصة بالعلوم السياسية وتسهيل نشرها وتبادلها بين المشتغلين في هذا المجال .

هذا وقد عقدت الجمعية الأردنية للعلوم السياسية عدة مؤتمرات وندوات منها:

– مؤتمرات حول السياسة الخارجية الأردنية ودول الإقليم، حيث كان هناك محور عن السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي وكذلك مع دول المغرب العربي ودول الإقليم الجغرافي .

– مؤتمر في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ بالتعاون مع جامعة الكويت حول الاصلاح السياسي في الوطن

* استاذ العلوم السياسية، نائب رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية

صدم المجتمع المدني العربي

الكويتيات قادمات

فهما : المهندسة الصباح والمهندسة فوزية البحر .

وعلى هذا الطريق، تم تعيين أول سيدة كويتية عضوة في الحكومة في حزيران الماضي هي د. معصومة المبارك الناشطة في مجال حقوق الإنسان، حيث عينت وزيرة للتخطيط ووزيرة دولة لشؤون التنمية الادارية .

وأصبحت د. المبارك بحكم منصبها الجديد عضوة في البرلمان لأن جميع اعضاء الحكومة الكويتية أعضاء في البرلمان .

مرصد يضم ٢١ منظمة لمراقبة الانتخابات المصرية

وعن التمويل أكد الأعضاء أن الائتلاف باعتباره جهة تنسيقية لن يتلقى أي تمويل بالأصالة عن نفسه، على أن يتقبل فقط مساهمات من المنظمات العضوة لتسيير أعماله الإدارية وإصدار تقاريره الدورية، وأن المنظمات الأعضاء مستقلة من حيث موارد التمويل .

أما أهداف الائتلاف فتتمثل في اجراء تقييم للعملية الانتخابية يتسم بالاستقلال وعدم التحيز والموضوعية وتشجيع المشاركة لبناء ثقة المواطنين وسلامة العملية الانتخابية والإسهام في تطوير مشاركة المواطنين ودعم تنمية الديمقراطية .

وبغية تحقيق أهداف الائتلاف اتفقت المنظمات الأعضاء بالتحرك في أربعة مسارات : تقييم الفترة السابقة على الانتخابات وفترة الحملات الانتخابية ورصد وتقييم مرحلة التصويت، ورصد وتقييم مرحلة فرز الأصوات وإعلان النتائج والطعون واستكشاف آفاق التعاون والعمل المشترك لدعم التطوير الديمقراطي .

إماراتيات يطالبن بوزارة لحقوق الإنسان

المتزوجة التي وصلت سن الأربعين أو الخمسين . ووضع آلية رقابية لاحترام مبدأ المساواة تتوافر فيها الوسائل القانونية والموارد البشرية اللازمة .

كما طالبن بسرعة النظر في قانون الأحوال الشخصية وإنجازه لان غياب القانون يحرم المرأة من أمور كثيرة منها حرمان أبناء المواطنة المتزوجة من اجنبي من التمتع بجنسية الأم . فوجود القانون ينصفها ويعيد لها كرامتها ولا تضطر للدوران في أروقة المحاكم .

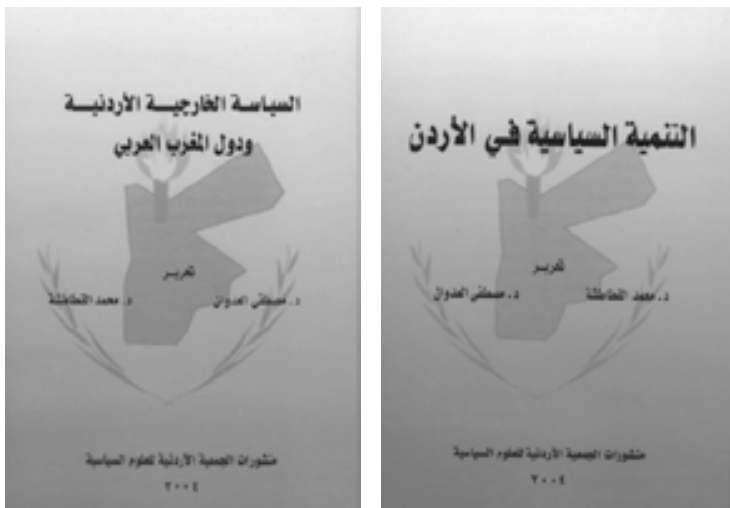
سلسلة من الإنجازات حققتها المرأة الكويتية في غضون الأشهر القليلة الماضية . فبعد سنوات عديدة من الممانعة بسبب موقف الأغلبية الإسلامية، قام البرلمان الكويتي أواسط أيار / مايو الماضي بتعديل القانون الذي يحظر على المرأة ممارسة حق الترشيح والانتخاب، انسجاماً مع الدستور الذي ينص على المساواة بين المرأة والرجل .

وفي ضوء ذلك، قررت الحكومة الكويتية تعيين سيدتين في المجلس البلدي للكويت والذي يضم (١٦) عضواً، (١٠) منهم يجري انتخابهم بالاقتراع المباشر . أما السيدتان

تقترب ٢١ منظمة حقوقية مصرية من تدشين مرصد لمراقبة الانتخابات في مصر . وقال حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إنه تم إعداد الوثيقة التأسيسية للمرصد التي تتضمن تمويله ومعايير وقواعد عمله وأهدافه وآلياته، مشيراً إلى أن ائتلاف المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات يضم في عضويته منظمات غير حكومية حقوقية مصرية، وتعمل كل منها في جانب أو أكثر من جوانب العملية الانتخابية، منها ما يهتم بدراسة البيئة السياسية والتشريعية أو مشاركة ودور المرأة، ومنها ما يهتم بدور وسائل الإعلام، وأخرى بدراسة العملية برمتها ونتائجها لتقديم بيانات إحصائية متكاملة، وأخرى تهتم بالأبعاد القانونية وغير ذلك من الجوانب ذات الصلة بنزاهة وشفافية الإجراءات الحكومية وعمليات الفرز والاقتراع والحرية المتاحة للناخبين والمرشحين، وبعضها يدرس توجهات الرأي العام، وبالتالي يكون دور هذا الائتلاف التنسيق بين الجمعيات والمنظمات الحقوقية بغية ضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية المقبلة .

طالبت مجموعة من النساء الإماراتيات شاركن في ندوة متخصصة عقدت في دبي باستحداث وزارة لحقوق الإنسان على أن ترأسها امرأة مثلما هو معمول به في اليمن .

وطالبت هذه المجموعة في الندوة التي جاءت بعنوان الواقع الاجتماعي للمرأة الخليجية بإيجاد قوانين منصفة للمرأة ودراسة قانون خاص يمكن أن يتضمن إشارات الى قوانين سارية المفعول حول مبدأ المساواة في مختلف المجالات كالمساواة في الاجر وحق الحصول على أراض سكنية خاصة للمرأة غير



وجهة نظر

كيف نجعل من الأردن أردناً أخضر نظيفاً

د. م. محمود جبريل الجنيدي *



د. الجنيدي

الغبار في الهواء بنسبة ٤٢٪ عندما تكون مورقة و ٢٧,٥٪ في فترة سقوط الأوراق.

٣- هكتار واحد من الصنوبريات يصد من ٣٠-٣٥ طنناً من الغبار سنوياً.

٤- تمتص الأشجار والشجيرات والمسطحات الخضراء الضجيج والأصوات المرعجة بنسبة ٤٠٪.

فيإذا طبقنا هاتين الخطوتين نكون قد خطونا خطوات واسعة نحو أردن أخضر ونظيف. ولكن يبقى السؤال التالي وهو كم عدد الأشجار التي يجب أن نزرعها وما هو نوع الأشجار لنحد من هذا التلوث ونزيد من المساحة الخضراء؟

إن هذا الأمر يحتاج إلى دراسة دقيقة من قبل الوزارات والمراكز العلمية المختصة، ولكنني وبصورة مبدئية وتقريبية وحسب ما يتوفر لدي من معلومات ودراسات علمية حديثة أستطيع أن أقول إن ما تنفثه المركبة الواحدة من ملوثات (أربعة كيلو جرامات في اليوم الواحد) يحتاج إلى زراعة حوالي خمسين شجرة لتمتص ٥٠٪ من هذه الملوثات وبذلك يتوجب على كل صاحب مركبة أن يزرع خمسين شجرة ليسهم إسهاماً فعالاً في الحد من هذه الملوثات التي تسبب لصحته وصحة أولاده وأحفاده كما وأن زراعة هذه الأشجار من قبل أصحاب المركبات ستسهم إسهاماً فعالاً أيضاً في جعل أردننا أردناً أخضرًا يانعاً جميلاً وجذاباً لكل الزائرين بعد أن نكون قد زرنا حوالي خمسة وعشرين مليوناً من الأشجار والشجيرات (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مركبة ٥٠× شجرة = ٢٥,٠٠٠,٠٠٠) وفي حالة عدم استطاعة بعض أصحاب هذه المركبات القيام بزراعة عدد الأشجار المطلوبة منهم عملياً وميدانياً فإنهم يمكنهم التنسيق مع مديرية الحراج / وزارة الزراعة للقيام بهذه العملية فعلياً بعد أن يتعهدوا بدفع النفقات المطلوبة لهذه العملية والتي لا تزيد عن تحريج مساحة نصف دونم بتكاليف تقارب العشرين ديناراً.

* مستشار وزير الزراعة سابقاً وخبير النباتات البرية والمنظمات الدولية، ورئيس جمعية البيئة الوطنية والحياة البرية.

لاشك أن كل مواطن صالح في هذا البلد يتمنى على الله أن يكون أردننا العزيز أردناً أخضر نظيفاً من كل الملوثات التي بدأت تغزو هواء وماء وتربة هذا الوطن العزيز.

إن من أخطر الملوثات التي تواجه هذا البلد هي الملوثات التي تصدر من عوادم السيارات وعن المصانع والمنشآت الصناعية والآليات المختلفة.

في هذا البلد أكثر من نصف مليون مركبة تنفث أكثر من مليوني كيلو جرام من الملوثات في اليوم الواحد و ٦٠٪ من هذه الكمية تنفثها المركبات التي تتواجد في العاصمة عمان والتي تقدر بمليون وأربعمئة ألف كيلو جرام في اليوم الواحد (د. جنيدي، ٣/٤/٢٠٠٥).

ولكي نحد من استمرار انبعاث هذه الملوثات إلى هوائنا ومائنا وتربتنا لا بد من اتخاذ خطوتين رئيسيتين:

أولاهما: الحد من استعمال هذه المركبات ولو ليوم واحد على الأقل في السنة وبذلك نجنب أنفسنا وأولادنا وأحفادنا وأجيالنا القادمة ما مقداره مليون وأربعمئة ألف كيلو جرام من الملوثات في عمان في ذلك اليوم، وإذا كان بإمكان زيادة ذلك إلى أكثر من يوم واحد في السنة تكون النتيجة أفضل وأحسن، وبهذه العملية نكون أيضاً قد وفرنا كمية لا بأس بها من الطاقة التي تستهلكها تلك المركبات في ذلك اليوم.

ثانياً: لا بد من المحافظة على المساحة الخضراء في هذا الوطن الطيب والتي لا تكاد تصل إلى ١٪ (واحد في المائة) من مساحته الكلية، والعمل على زيادة رقعته حيثما أمكننا ذلك زماناً ومكاناً وذلك بزراعة أكبر عدد ممكن من الأشجار والشجيرات والأعشاب الخضراء (المسطحات الخضراء) في مواقعها المناسبة بعد أن أشارت الدراسات العلمية الحديثة إلى ما يلي:

١- الغازات السامة: تمتص الأشجار والشجيرات والمسطحات الخضراء الغازات السامة (أكاسيد الكربون والنيتروجين والكبريت وغيرها) الناتجة عن عوادم السيارات والمصانع والآليات بنسبة ٥٠٪.

٢- الغبار: الأشجار والشجيرات تعمل على إقلال نسبة

رؤية شاملة لتشكيل الأقاليم التنموية وانتخاب مجالسها

ملف خاص

تدعو هذه الدراسة التي يتضمنها الملف إلى تقسيم المملكة إلى (١٠) أقاليم تنموية من بينها إقليم خاص بالأغوار، واعتماد نظام التمثيل النسبي لتشكيل مجالس الأقاليم، واعتبار الإقليم دائرة انتخابية واحدة. وتقتصر الدراسة أن يتم تمثيل الأقاليم الصغيرة بـ (٩) أعضاء، والأقاليم المتوسطة بـ (١٣) عضواً، والأقاليم الكبيرة بـ (١٩) عضواً، وإقليم العاصمة بـ (٢٩) عضواً.

وللتناف على مشكلة ضعف الأحزاب السياسية، تدعو الدراسة إلى اعتماد مفهوم القوائم الاجتماعية التي قد تتشكل من حزب أو ائتلاف حزبي، أو من مواطنين غير حزبيين يأثفون في قائمة اجتماعية واحدة، ويشترط لذلك أن تعلن هذه القوائم عن نفسها رسمياً وتتبنى برنامجاً انتخابياً معلناً.

وحول التمثيل النسبي، دعت الدراسة إلى تمثيل المرأة بما لا يقل عن ٢٠٪ من مقاعد كل مجلس، واستبدال صيغة الكوتا النسائية التي طبقت في الانتخابات النيابية الأخيرة، بتحديد مواقع المرشحات في القوائم الانتخابية بما يكفل تحقيق هذه النتيجة.

وجاء ذلك على أرضية استعراض الدراسة لما تضمنه خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني في السادس والعشرين من كانون الثاني الماضي من أسس ومبادئ وغايات وبنية لهذا المشروع الذي يدعو إلى إعادة النظر في التقسيمات الإدارية القائمة وتشكيل أقاليم تنموية تجسد توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري.

وتبحث الدراسة في الخيارات المختلفة لقيام تشكيلات تنموية، فاستعرضت صيغة الأقاليم التنموية الثلاث القائمة حالياً والتي يتشكل كل واحد منها من أربع محافظات. كما استعرضت احتمال قيام أقاليم تنموية مع الحفاظ على التقسيمات الإدارية الحالية، أو قيام أقاليم تنموية تصبح هي الأساس في تقسيمات إدارية جديدة.

وكانت هذه الدراسة قد قدمت في ندوة نظمها تجمع لجان المرأة الوطني وثمرت الدراسة عقد هذه الندوة والمساهمة في إطلاق الحوار الوطني حول مشروع الأقاليم بمشاركة منظمات المجتمع المدني، قبل أن يكون الوقت متأخراً للتأثير الإيجابي في القرار، وأثنت على خصوصية هذا الجهد الذي يتطلع أيضاً إلى استطلاع مواقع المرأة في إطار هذا المشروع.

التصور الأولي لإعادة النظر بالتقسيمات الإدارية وتشكيل الأقاليم التنموية

حسين أبو رمان



حسين أبو رمان
كاتب صحفي وباحث
المدير التنفيذي لمركز الأردن الجديد للدراسات

يأتي طرح مشروع الأقاليم التنموية في إطار حراك أردني أوسع ينتجه نحو بلورة رؤية شاملة للإصلاح بأبعاده الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية. ولا يشكل الإصلاح المنشود أمراً طارئاً، بل هو جزء لا يتجزأ من عملية التحول الديمقراطي التي دشنتها، في عام ١٩٨٩، انتخابات مجلس النواب الحادي عشر وعملية الانفراج السياسي الواسعة التي ترافقت معها وتلتها.

وكما أن الميثاق الوطني المقر في حزيران ١٩٩١، والذي انبثق عن عملية التحول الديمقراطي، قد جسّد تلاقح الحكم والشعب في منتصف الطريق، فإن أية عملية إصلاح شاملة، لا بد لها هي الأخرى أن تعكس هذا التلاقح وتجد له الترجمات المناسبة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن ردود فعل الأردنيين بسلطتيهما التنفيذية والتشريعية، وبمجمعتيهما السياسي والمدني لم ترتق إلى مستوى أهمية المبادرات التي يطلقها جلالة الملك عبد الله الثاني.

فهذه المبادرات تمثل فرصاً للتغيير والإصلاح، وبالتالي فهي بحاجة إلى من يحمل راياتها ويعبئ الناس حولها، وإلى من يحولها إلى مشاريع ملموسة قابلة للتنفيذ، وإلا فإنها تفقد قوتها الدافعة شيئاً فشيئاً وتتحول إلى مجرد أفكار عامة.

من هنا، فإننا نشمن تنظيم تجمع لجان المرأة الوطني الأردني من موقعه كإحدى منظمات المجتمع المدني لهذه الندوة. ونحن لا نعرب هنا عن هذا التثمين لاعتبارات دبلوماسية تتعلق بالمناسبة، وإنما من باب القناعة أننا بحاجة إلى إطلاق الحوار الوطني حول مشروع الأقاليم دون انتظار أن تفرغ اللجنة الملكية المعنية بالمشروع من أعمالها، لأنه عندئذ قد يكون الوقت متأخراً للتأثير الإيجابي في القرار.

ولكن كان صحيحاً أن الصحافة قد أدلت بدلوه في شأن هذا المشروع، فكتب كثيرون يباركون فكرته ويناقشون ترجماته العملية المحتملة، لكن الاسهام بأفكار جديدة أو رائدة أو بدراسات صحفية معمقة تشري المشروع كان متواضعاً.

ولذلك فإن منظمات المجتمع المدني معنية أن تغتنم ما تبقى من وقت متاح للحوار حول مشروع الأقاليم ومخاطبة اللجنة بما تبلوره من أفكار ومقترحات. كما أنها ستكون مدعوة لمناقشة المشروع وفق التصور الذي ستخرج به اللجنة الملكية.

في هذا السياق، فإن هذه الندوة تتسم بخصوصية معينة من حيث أنها لا تطمح إلى فتح حوار حول مشروع الأقاليم فحسب، بل تطمح أيضاً إلى استطلاع مكانة المرأة في إطار هذا المشروع التنموي، وإلى التعرف على الدور الذي يمكن أن تشارك به في صياغة هذا المشروع وتنفيذه.

مشروع الأقاليم التنموية: الأسس والغايات والبنية

إن أهمية الحوار الوطني من أجل بلورة تصور واقعي وعصري لإعادة النظر بالتقسيمات الإدارية وتشكيل لأقاليم التنموية في المملكة، إنما يكمن في مدى إسهامه في إيجاد الترجمة المناسبة للتوجيهات الملكية بهذا الخصوص. وبالتالي فإن منطلق الحوار هو الخطاب الملكي الذي توجه به جلالة الملك عبد الله الثاني إلى شعبه يوم السابع والعشرين من كانون الثاني الماضي، وحدد فيه الأسس الثلاثة التالية:

١- إن التنمية السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية عملية متكاملة ولا يجوز التعامل مع أي واحدة منها على أنها وحدة مستقلة أو منفصلة عن غيرها.

٢- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري.

٣- التنمية السياسية هي المدخل لمشاركة مختلف الفعاليات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني في سائر

خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني حول الأقاليم

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الهاشمي الأمين

أيها الأخوة والأخوات المواطنين الأعزاء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فإنه ليسرني غاية السرور، أن أتوجه اليكم اليوم، بتحية الاعتزاز بكم، و التقدير لعطاءكم، في سائر مواقعكم، وفي كل مكان من الأردن العزيز، وانتم تواصلون مسيرة البناء والتنمية، وتحققون الانجازات الكبيرة، التي تليق بعزيمتكم، وتصميمكم على استكمال بناء الأردن الحديث، الاردن الذي يوفر لابنائنا وبناته، فرص الحياة الكريمة، في مناخ من الحرية والديمقراطية، التي تمكن كل واحد منهم، من المشاركة في صنع القرارات، التي تؤثر في حياته ومستقبل أبنائه، وتفتح له الابواب للمساهمة في مسيرة التنمية الشاملة، والاستفادة من مكاسبها، على اسس من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

وقد رأيت أن أتحدث إليكم اليوم، وأضع أمامكم رؤيتي، لمسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاداري، التي بدأناها منذ خمس سنوات، والتي تشكل في مجموعها، طريقنا إلى التنمية المنشودة.

وعلى ذلك، فإنني أرى أن التنمية السياسية والاقتصادية والادارية والاجتماعية، هي عملية متكاملة، ولا يجوز التعامل مع أي واحدة منها، على أنها وحدة مستقلة، أو منفصلة عن غيرها، وأنه لا بد من توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، في هذه المسيرة، التي تحتاج إلى جهد ودعم كل

واحد من أبناء الوطن.

ولما كانت التنمية السياسية، هي المدخل لمشاركة مختلف الفعاليات الشعبية، ومؤسسات المجتمع المدني، في سائر جوانب عملية التنمية، فإنني أؤكد هنا، على أهمية أن تبدأ التنمية السياسية، من القواعد الشعبية، صعوداً إلى مراكز صنع القرار، وليس العكس.

وبناء على ما تقدم، وتعزيزاً لمسيرتنا الديمقراطية، واستكمالاً لعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاداري، وحرصاً منا على إشراك المواطنين في محافظاتهم في المرافق العامة، وأولويات الاستثمار، والانفاق على المشاريع الرأسمالية والخدماتية، وفي الاشراف على أداء الاجهزة الرسمية، في مختلف المناطق، فقد رأينا أن نعيد النظر في التقسيمات الادارية في المملكة، بحيث يكون لدينا عدد من المناطق التنموية أو الاقاليم، التي يضم كل إقليم منها عدداً من المحافظات، ويكون لكل إقليم، مجلس محلي منتخب انتخاباً مباشراً، من سكان هذا الإقليم، ليقوم هذا المجلس، بالاضافة إلى المجالس البلدية المنتخبة في المحافظات، بتحديد الاولويات، ووضع الخطط والبرامج، المتعلقة بهذا الإقليم، بدلاً من اقتصر هذه المهمة، على صانع القرار في المركز، فأهل الاقليم أدرى بمصالحهم واحتياجاتهم، وسنعمل في أقرب وقت ممكن على تشكيل لجنة ملكية، لدراسة هذا التوجه من مختلف الجوانب، ووضع الآلية المناسبة لتنفيذه، وتحويله من فكرة إلى واقع ملموس.

(الصحف الأردنية ٢٧/١٢/٢٠٠٤)

اللجنة الملكية الخاصة بمشروع الأقاليم التنموية

صدرت الإرادة الملكية يوم ٣١/١/٢٠٠٥ بتشكيل اللجنة الملكية لدراسة وتقديم المقترحات لتنفيذ الرؤية الملكية التي تضمنها خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني الى الشعب الأردني يوم ٢٧/١/٢٠٠٥، والمتعلقة بتقسيم المملكة إلى أقاليم تنموية، من السيدات والسادة التالية أسماؤهم: دولة السيد زيد الرفاعي، دولة د. فايز الطراونة، دولة السيد عبدالرؤوف الروابدة، معالي م. عبدالهادي المجالي، معالي السيد عقل بلتاجي، معالي السيد مروان الحمود، معالي السيد رجائي الدجاني، معالي د. عوض خليفات، معالي د. ممدوح العبادي، معالي السيد هشام التل، معالي السيد نايف القاضي، سعادة السيدة مها الخطيب.



جوانب عملية التنمية. ومن المهم أن تبدأ التنمية السياسية من القواعد الشعبية صعوداً إلى مراكز صنع القرار.

وتمثل الغايات المنشودة من مشروع الأقاليم التنموية، في:

اشراك المواطنين في محافظاتهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالمرافق العامة وأولويات الاستثمار والإنفاق على المشاريع الرأسمالية والخدماتية، وفي الإشراف على أداء الأجهزة الرسمية في مناطقهم.

أما بنية المشروع فهي تنطوي على العناصر التالية:

– إعادة النظر بالتقسيمات الإدارية في المملكة بحيث يكون لدينا عدد من المناطق التنموية أو الأقاليم.

– يضم كل إقليم عدداً من المحافظات، ويكون لكل منها مجلس محلي منتخب انتخاباً مباشراً من سكان الإقليم.

– يقوم مجلس الإقليم بالإضافة إلى المجالس البلدية المنتخبة في المحافظات بتحديد الأولويات ووضع الخطط والبرامج المتعلقة بالإقليم.

– تشكيل لجنة ملكية لدراسة هذا التوجه من مختلف الجوانب ووضع الآلية المناسبة لتنفيذه وتحويله من فكرة إلى واقع ملموس.

الخطاب الملكي تضمن إذاً عدداً مهماً من المبادئ والأسس والأهداف والعناصر الخاصة بهذا المشروع، ولكن يبقى أن هناك مساحة واسعة للاجتهاد بشأن شكل الأقاليم المنشود قيامها وأسس انتخابها ووظائفها وآليات عملها وعلاقتها بالحكومة المركزية.

وهنا لا بد من الإشارة، بداية، إلى أن أيّاً كان الخيار الذي سيحظى بالأولوية بشأن الأقاليم التنموية، فإن التوجه الملكي ينطوي على تأكيد أهمية العودة فيما يتعلق بالبلديات إلى انتخاب المجالس البلدية ورؤسائها بالافتراع المباشر، والانتهاج من بدعة التعيين لنصف المجالس ورؤسائها، وبالتالي فإن مجلس الأمة بجناحيه مدعو لحسم هذه المسألة في هذا الاتجاه دون تردد. وغني عن البيان أن إقرار العودة إلى الانتخاب ينبغي أن ينظر إليه بمعزل عن عملية دمج البلديات التي ستكون بحاجة إلى تقييم معمق ومتأن من أجل تطوير هذه التجربة، ومعالجة ما يمكن أن تفرزه من مشكلات.

أما بشأن الأقاليم التنموية، فيبدو لنا أن هناك ثلاثة خيارات رئيسية محتملة لترجمة التوجه الملكي، وذلك على النحو التالي:

الخيار الأول: تفعيل التقسيمات الإدارية والتنموية القائمة حالياً وتطوير وظائفها.

الخيار الثاني: استحداث تشكيلات تنموية جديدة مع

الحفاظ على التقسيمات الإدارية القائمة.

الخيار الثالث: استحداث تشكيلات تنموية جديدة تشكل هي نفسها أساس التقسيمات الإدارية الجديدة.

وفيما يلي مناقشة أولية لهذه الخيارات الثلاثة:

الخيار الأول: تفعيل التقسيمات الإدارية والتنموية القائمة حالياً وتطوير وظائفها.

ينطلق هذا الخيار من التقسيم الراهن للأقاليم التنموية، حيث توجد ثلاثة أقاليم، هي:

– إقليم الشمال: ويضم كلاً من محافظات إربد وجرش وعجلون والمفرق.

– الإقليم الثاني: هو إقليم الوسط ويضم محافظات العاصمة والزرقاء والبلقاء ومادبا.

– والإقليم الثالث: هو إقليم الجنوب ويضم محافظات الكرك والطفيلة ومعان والعقبة.

إن العنصر الأساسي في تكوين هذه الأقاليم هو التواصل الجغرافي، بينما نجد أن درجة التجانس والتكامل في هذه الأقاليم ضعيفة. وربما لهذا السبب بقيت هذه الأقاليم إطاراً فقط للخطط الاقتصادية العامة ذات الطبيعة التأشيرية.

وتتباين هذه الأقاليم التنموية بشدة فيما يتعلق بحصتها النسبية من السكان والمساحة، وكذلك في مستويات الخدمات المتاحة فيها، وفي درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي ومستويات الدخل لدى سكانها. ومن حيث التوزيع السكاني، فإن إقليم الوسط يحظى حسب أرقام ٢٠٠٣ بـ ٦٣٪ من السكان، مقابل ٢٧,٥٪ لإقليم الشمال، و ٩,٥٪ لإقليم الجنوب. وربما لا تشجع هذه التباينات على اعتماد هذه الأقاليم في وضعها الراهن كأساس للأقاليم التنموية المنشودة.

الخيار الثاني: استحداث تشكيلات تنموية جديدة مع الحفاظ على التقسيمات الإدارية القائمة.

إن هذا الخيار يعني أن استحداث التشكيلات التنموية لا يجد دوافعه في التواصل الجغرافي فحسب، وإنما في تجانس وتكامل هذه المناطق من حيث التحديات التنموية المطروحة عليها.

فمثلاً، فإن الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية يمكن أن تشكل إقليماً تنموياً واحداً هو إقليم الأغوار، ولكن هذا التشكيل الجديد يكون عابراً للتقسيمات الإدارية القائمة، أي أن كل واحدة من مناطق الأغوار تحتفظ بانتمائها إلى منطقتها الإدارية الأصلية، لكن هذه المناطق الثلاث تشكل معاً إقليماً واحداً للأغراض التنموية.

جدول يبين المساحة وعدد السكان والكثافة السكانية لمحافظة المملكة

المحافظة	المساحة كم ^٢	النسبة	عدد السكان	النسبة	الكثافة السكانية شخص كم ^٢
عمان	٨٢٣١	٩,٢٪	٢٠٢٧٦٨٥	٣٨,١٪	٢٦٤,٣
الزرقاء	٤٠٨٠	٤,٦٪	٨٢٨٢٥٠	١٥,٧٪	٢٠٥,٥
البلقاء	١٠٧٦	١,٢٪	٣٤٩٥٨٠	٦,٦٪	٣٢٤,٩
مادبا	٢٠٠٨	٢,٢٪	١٣٥٨٩٠	٢,٦٪	٦٧,٧
إربد	١٦٢١	١,٨٪	٩٥٠٦٩٥	١٧,٨٪	٥٧٠,٣
المفرق	٢٦٤٣٥	٢٩,٦٪	٢٤٥٦٦٥	٤,٦٪	٩,٣
جرش	٤٠٢	٠,٤٪	١٥٦٦٧٥	٢,٩٪	٣٧٩
عجلون	٤١٢	٠,٥٪	١١٨٣٠٥	٢,٢٪	٢٨٧,١
الكرك	٣٢١٧	٣,٦٪	٢١٤٢٢٥	٤,٠٪	٦٦,٦
الطفيلة	٢١١٤	٢,٤٪	٨١٠٠٠	١,٥٪	٣٨,٣
معان	٣٣١٦٣	٣٧,١٪	١٠٣٩١٥	١,٩٪	٣,١
العقبة	٦٥٨٣	٧,٤٪	١٠٧١١٥	٢,٠٪	١٦,٣
المجموع	٨٩٣٤٢		٥٣٢٩٠٠٠		

جدول يبين توزيع السكان بين الذكور والإناث والتوزيع بين الحضر والريف لكل محافظة

المحافظة	الذكور	النسبة	الإناث	النسبة	نسبة الحضر	نسبة الريف
عمان	١٠٦١٨٩٠	٥٢,٤٪	٩٦٥٧٩٥	٤٧,٦٪	٩١,٤٪	٨,٦٪
الزرقاء	٤٣٦٩٠٠	٥٢,١٪	٤٠١٣٥٠	٤٧,٩٪	٩٥,٣٪	٤,٧٪
البلقاء	١٨٣٨٨٠	٥٢,٦٪	١٦٥٧٠٠	٤٧,٤٪	٦٣,٩٪	٣٦,١٪
مادبا	٧٠٨١٥	٥٢,١٪	٦٥٠٧٥	٤٧,٩٪	٥٨,٩٪	٤١,١٪
إربد	٤٩٢٢٧٠	٥١,٨٪	٤٥٨٤٢٥	٤٨,٢٪	٧٦,٤٪	٢٣,٦٪
المفرق	١٢٨٦٨٥	٥٢,٤٪	١١٦٩٨٠	٤٧,٦٪	٣٣,١٪	٦٦,٩٪
جرش	٨١٥٥٠	٥٢,١٪	٧٥١٢٥	٤٧,٩٪	٥٠,٧٪	٤٩,٣٪
عجلون	٦٠٣٠٠	٥١,٠٪	٥٨٠٠٥	٤٩,٠٪	٦٧,٤٪	٣٢,٦٪
الكرك	١١١٩٩٥	٥٢,٣٪	١٠٢٢٣٠	٤٧,٧٪	٣٥,٤٪	٦٤,٤٪
الطفيلة	٤٢١٦٠	٥٢,٠٪	٣٨٨٤٠	٤٨,٠٪	٧٤,٩٪	٢٥,١٪
معان	٥٦٣٥٠	٥٤,٢٪	٤٧٥٦٥	٤٥,٨٪	٤٢,٧٪	٥٧,٣٪
العقبة	٦٠٣٢٠	٥٦,٣٪	٤٦٧٩٥	٤٣,٧٪	٨٥,٧٪	١٤,٣٪
المجموع	٢٧٨٧١١٥		٢٥٤١٨٨٥			

الاحزاب السياسية هي عماد الحياة السياسية، وبما أن هذا ليس هو الحال عندنا لذلك لا بد من صيغ انتقالية، وظيفتها الاستفادة من مزايا التمثيل النسبي مع توفير حلول واقعية لإشكالية تشكيل القوائم، وهذا ما نطلق عليه مسمى «القائمة الاجتماعية». فالقائمة الاجتماعية يمكن أن تتشكل في المقام الأول من حزب من الأحزاب أو من ائتلاف حزبين أو أكثر، كما يمكن أن تتشكل من مواطنين غير حزبيين. ويشترط في القوائم الاجتماعية أن تلبى شروطاً معينة، منها:

- أن يتقدم أعضاء القائمة الاجتماعية بإعلان عن تشكيل أنفسهم بهذه الصفة لخوض انتخابات مجلس الإقليم إلى السلطات المختصة.
- أن تعتمد القائمة برنامجاً انتخابياً معلناً لخوض الانتخابات على أساسه.

رابعاً: تحديد ترتيب المرشحات النساء على القوائم الانتخابية بما يكفل فوزهن بما لا يقل عن ٢٠٪ من المقاعد.

إن تمثيل النساء بحوالي ٢٠٪ من عضوية المجالس الإقليمية مسألة حيوية، فالتمنية لا يمكن أن تستقيم وتقف على قدميها دون مشاركة فاعلة من المرأة في ترجمة التوجهات التنموية المعتمدة، ومن ضمنها بطبيعة الحال المشاركة الواسعة للمرأة في الانتخابات، ترشيحاً وانتخاباً.

وتؤكد الدراسات التنموية أن المرأة عنصر فاعل في المجالس المحلية بسبب حساسيتها القوية لاحتياجات مجتمعها المحلي. وبالتالي فإن مشاركة المرأة في المجالس البلدية ومجالس الأقاليم ليست عبئاً على هذه المجالس بقدر ما هي إثراء لعملها.

وفي ظل نظام التمثيل النسبي، فإن ضمان الحد الأدنى لتمثيل النساء ليس بحاجة إلى كوتا مماثلة للكوتا التي تم اعتمادها لمجلس النواب في الانتخابات النيابية الأخيرة التي أجريت في حزيران ٢٠٠٣، وإنما يمكن الاستعاضة عنها بتحديد مواقع النساء المرشحات على القوائم. فمثلاً، إذا كنا نريد انتخاب مجلس من (٩) أعضاء، فإن ضمان تمثيل المرأة بـ ٢٠٪ كحد أدنى، يعني أنه سيكون مطلوباً تمثيل المرأة بمقعدين. ومن أجل ذلك، علينا أن نقرر أن تكون هناك مرشحة - مثلاً في كل من الموقعين الثالث والخامس (أو الثالث والسادس، أو الثاني والسادس) في كل قائمة ستشارك بالانتخابات. ويحتاج تحديد موقع المرأة على القائمة إلى دراسة فنية متخصصة تأخذ بنظر الاعتبار الاحتمالات المختلفة في ضوء البيعة الانتخابية السائدة.

القوائم تطمح إلى ترشيح أكثر العناصر جماهيرية لديها. وفي إطار هذا النظام الانتخابي، فإن المواطن يعطي صوته لا المرشح أو مرشحة في دائرته أو إقليمه وإنما لقائمة من القوائم المتنافسة.

أما من حيث عدد أعضاء كل واحد من المجالس التنموية، فالاقترح العملي هو تصنيفها إلى عدة فئات حسب ثقلها السكاني، وتخصيص عدد معين من المقاعد لكل إقليم حسب فئته، كما هو مبين في المثال التالي، أو أي صيغة أخرى مشابهة:

- الإقليم الصغير: ٩ أعضاء.
- الإقليم المتوسط: ١٣ عضواً.
- الإقليم الكبير: ١٩ عضواً.
- إقليم العاصمة: ٢٩ عضواً.

وتجدر الملاحظة هنا أن تمثيل الإقليم سواء جاء متطابقاً مع حصته النسبية من عدد السكان أم لا، فإن هذا لا يعد إخلالاً بعدالة التمثيل ما دام أن الأساس في اتخاذ القرار التنموي هو الإقليم، وليس الأقاليم مجتمعة، ويمكن بطبيعة الحال أن يكون هناك مجلس تنموي أعلى من ممثلين عن مختلف الأقاليم، لكن هذا المجلس يكون ذا صفة تنسيقية أو استشارية.

ثالثاً: اعتماد مفهوم القائمة الاجتماعية كأساس لتشكيل القوائم المرشحة وخوض الانتخابية

إن نظام التمثيل النسبي الذي اقترحنا أن يتم اعتماده لانتخاب المجالس التنموية، يتطلب لوضعه موضع التطبيق العملي أن تكون هناك أحزاب سياسية فاعلة، لا بل أن تكون



منظر لقلعة عجلون

د- وادي الأردن:

١٠- إقليم الأغوار (استحداث محافظة خاصة بمناطق الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية وتشكيل إقليم تنموي منها).

ثانياً- اعتبار كل محافظة من المحافظات القائمة هي نفسها إقليمياً تنموياً.

أسس انتخاب مجالس الأقاليم:

يمثل الأردن دولة صغيرة من حيث عدد السكان والمساحة الجغرافية، وبالتالي فإن الأردن يمكن أن يكون بمجملة إقليمياً تنموياً واحداً، وإذا كان هناك من فائدة ترجى من تقسيم المملكة إلى عدة أقاليم، فهي تتمثل في استجابة هذا التقسيم للتحديات التنموية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، فإننا نرى أن يتم اعتماد الأسس التالية في انتخاب مجالس الأقاليم.

أولاً: اعتماد نظام التمثيل النسبي لانتخاب أعضاء مجالس الأقاليم:

إن واحداً من أبرز أهداف تشكيل الأقاليم التنموية هو توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، والتأكيد على أن تبدأ التنمية السياسية من القواعد الشعبية، وفق ما جاء في الخطاب الملكي بشأن الأقاليم.

وليس هناك من نظام انتخابي يمكن أن يكون بجودة التمثيل النسبي من حيث ملاءمته للنهوض بالتنمية السياسية وتأمين أوسع مشاركة شعبية في اتخاذ القرار التنموي وتنفيذه. فالتحدي المطروح لا يقتصر على مجرد انتخاب ممثلين للمجتمع المحلي في إدارة العملية التنموية، وإنما ينبغي أن يكون هؤلاء الفائزون بعضوية المجالس التنموية ممثلين حقيقيين للأغلبية الساحقة من مواطنيهم، وهذا ما لا يوفره نظام الانتخاب الفردي.

من جهة أخرى، فإن دعوة جلالة الملك لتشكيل الأقاليم التنموية تنطوي ضمناً على روحية كامنة تسعى لضمان عدالة التمثيل لا سيما أمام التعقيدات السياسية الإقليمية والمحلية التي ما زالت تفرض جملة من مظاهر الخلل والمثالب على قانون الانتخاب العام لمجلس النواب.

ثانياً: اعتماد الإقليم دائرة انتخابية واحدة

إن نظام التمثيل النسبي يقتصر بوجود دائرة انتخابية واحدة يجري فيها التنافس. وبالنظر لطبيعة التنافس بين القوائم، فإن كل قائمة تسعى لتعزيز فرصها بالفوز بأن تتضمن مرشحين عن مختلف الوحدات أو المناطق الإدارية، أو مرشحين يعكسون التعددية الاجتماعية والأثنية والدينية القائمة في المجتمع. وفي شتى الأحوال، فإن

والشيء نفسه يمكن أن ينطبق، إن شئنا، على البادية بمناطقها الشمالية والوسطى والجنوبية، حيث يرشحها التواصل الجغرافي والتجانس الطبيعي لأن تشكل إقليمياً تنموياً متميزاً.

الخيار الثالث: استحداث تشكيلات تنموية تشكل هي نفسها أساس التقسيمات الإدارية الجديدة:

إن هذا الخيار يعني أن الإقليم التنموي الجديد ينبغي أن يصبح هو نفسه وحدة إدارية قائمة بذاتها، فإذا اخترنا أن تكون الأغوار إقليمياً واحداً، فينبغي أن تصبح وحدة إدارية من مرتبة محافظة مثلها مثل سائر المحافظات الأخرى. كما أن الإقليم التنموي وفق هذا الخيار يمكن أن يتشكل من محافظة قائمة، أما إذا تشكل من محافظتين أو أكثر، فإن هذا الخيار يعني أن تصبح المحافظتان محافظة واحدة (يمكن أن يحتفظا بامتيازاتهما السابقة).

*** الخيار المفضل:**

إن التواصل الجغرافي لا يشكل بحد ذاته عنصراً كافياً لكي يجعل من الأقاليم التنموية الواسعة، كالأقاليم الثلاثة القائمة حالياً، أرضية مناسبة للتخطيط التنموي والإدارة اللامركزية.

وبالتالي، فإنه لا بد من البحث عن التجانس والخصوصية التي تعكس تحديات تنموية محددة، كمنطلق لتشكيل الإقليم التنموي. وضمن هذا المنظور، فإننا نرى أن الخيار المفضل في المدى المباشر، أي في أول دورتين انتخابيتين، هو أن يتم تشكيل أقاليم تنموية صغيرة الحجم نسبياً، ومن هذا المنطلق، يمكن اعتماد أحد الخيارات التالية:

أولاً-تقسيم المملكة إلى عشرة أقاليم تنموية، كالتالي:

أ- شمال المملكة: ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقاليم، هي:

١- إقليم محافظة إربد.

٢- إقليم محافظة المفرق (بما فيها البادية الشمالية).

٣- إقليم محافظتي جرش وعجلون.

ب: وسط المملكة: ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقاليم، هي:

٤- إقليم محافظتي العاصمة ومادبا.

٥- إقليم محافظة الزرقاء.

٦- إقليم محافظة البلقاء.

ج- جنوب المملكة: ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقاليم، هي:

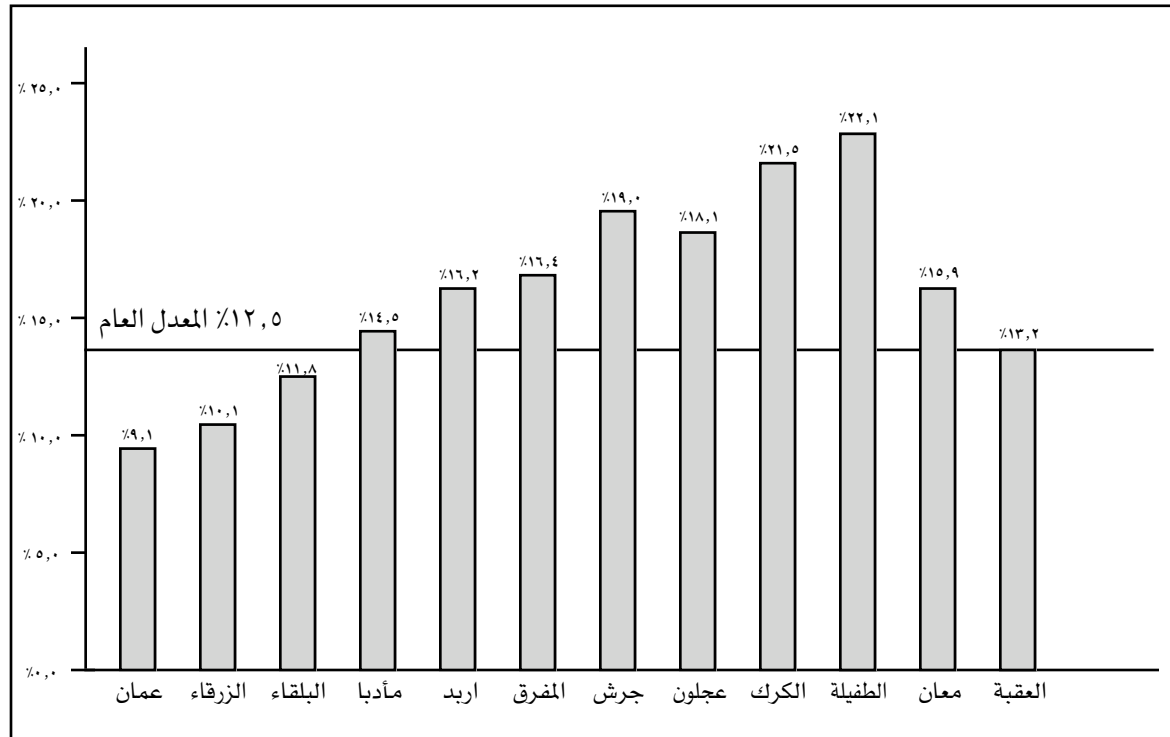
٧- إقليم محافظتي الكرك والطفيلة.

٨- إقليم محافظة معان (بما فيها البادية الجنوبية).

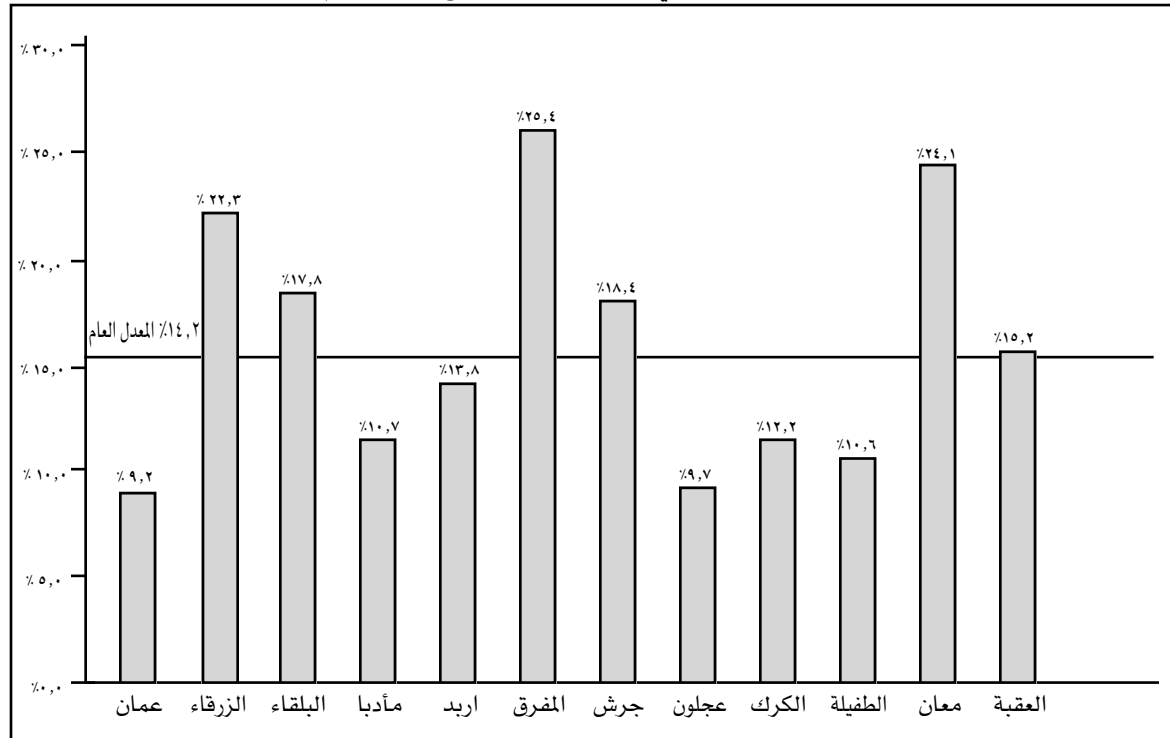
٩- إقليم محافظة العقبة.

مسح ورصد الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة عمان

نسبة البطالة في المحافظات مقارنة مع المعدل العام



نسبة الفقر في المحافظات مقارنة مع المعدل العام



المصدر صحيفة «الرأي» اليومية 21/1/2005 .

التقسيم الحالي لمحافظة عمان وألويتها وعدد السكان

اللواء	القضاء	اسم البلدية الجديدة
محافظة معان/ عدد السكان 81,000		
قصبية معان		معان
الحسينية		الحسينية الجديدة
	الجفر	الجفر
	ايل	ايل الجديدة
	المريفة	الشراب
	اذرح	الاشعري
		الشويك الجديدة
		البراء
محافظة العقبة/ عدد السكان 107,115		
القوية		القوية الجديدة
		حوض الديسة
	وادي عرابة	قريقره وفينان
		وادي عربة
محافظة اربد/ عدد السكان 950,695		
قصبية اربد		اربد الكبرى
		غرب اربد
		الرمثا الجديدة
		سهل حوران
		خالد بن الوليد
		البيروك الجديدة
		الكفارات
		الشعلة
		السرو
		معاد بن جيل
		طبقة فحل (بيلا)
		شرحبيل بن حسنة
		المزار الشمالي
		الطبية
		الوسطية
		الكورة
		دير ابي سعيد الجديدة
		راية الكورة
		برقش
محافظة المفرق/ عدد السكان 245,665		
قصبية اربد		المفرق الكبرى
		منشية بني حسن
		رحاب الجديدة
		بلعما الجديدة
		الباسلية
		الزعتري والمنشية
		حوشا الجديدة
		الحرش وقاع
		السرطان
		الأغوار الشمالية
		الأمير الحسين بن عبد الله
		ام الجمال الجديدة
		صبعا والدفينة
		ام القطين والمكيفة
		دير الكهف الجديدة
		الصالحية ونايفة
		بني هاشم
		الصفواي
		الرويشد الجديدة
محافظة جرش/ عدد السكان 156,675		
قصبية جرش		جرش الكبرى
		المعارض
	المصطبة	باب عمان
		النسيم

اللواء	القضاء	اسم البلدية الجديدة
محافظة العاصمة/ عدد السكان 2,027,685		
عمان		عمان
ناعور		ناعور الجديدة
	أم البساتين	أم البساتين
	حسبان	حسبان الجديدة
		مرج الحمام
		سحاب
		الموقر
		الجيزة الجديدة
	أم الرصاص	أم الرصاص الجديدة
محافظة البلقاء/ عدد السكان 349,580		
قصبية السلط		السلط الكبرى
		الشونة الجنوبية
		عين الباشا
	العارضنة	العارضنة الجديدة
		دير علا
		معدى الجديدة
		سويمة
		ماحص والفحيص
		ماحص
محافظة الزرقاء/ عدد السكان 838,250		
قصبية الزرقاء		الزرقاء
		الرصيفة
	بيرين	بيرين الجديدة
		الهاشمية الجديدة
		الضليل
		الحلابات
		الأزرق
محافظة مأدبا/ عدد السكان 135,890		
قصبية مأدبا		مأدبا الكبرى
		ذبيان الجديدة
		لين وملح
		جبل بني حميدة
محافظة الكرك/ عدد السكان 214,225		
قصبية الكرك		الكرك الكبرى
		الحزمان
		عي
		القصر
	الموجب	عبد الله بن رواحة
		فتقوع
		المزار الجنوبي
	مؤاب	مؤاب الجديدة
	غور المزرعة	الأغوار الجنوبية
		القطرانة
		السلطاني
محافظة الطفيلة/ عدد السكان 81,000		
قصبية الطفيلة		الطفيلة الكبرى
		الحارث بن عمير
		بصيرا
		الحسا
محافظة عجلون/ عدد السكان 118,305		
قصبية عجلون		عجلون الكبرى
		الشفاء
	عرحان	العيون
		كفرنجة الجديدة
		الجنيد

المصدر صحيفة «الغد» اليومية 27/12/2004 .

مقتطفات صحفية حول مشروع الأقاليم

المعيار الوحيد للكفاءة والفاعلية».

أحمد جميل شاكر / صحفي
(الدستور ٢٩ / ١ / ٢٠٠٥)

«إننا نتطلع إلى اللجنة الملكية التي سيتم تشكيلها لبحث آليات تنفيذ الرؤية الملكية باهتمام بالغ خاصة وأنها ستقوم بمراجعة شاملة لكل القوانين المعنية بالبلديات والتقسيمات الإدارية، وأن كل الجهات الحزبية والنقابية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية مدعوة للمساهمة في إخراج هذا المشروع الرائد إلى حيز الوجود وأن يسهم كل فرد أو مؤسسة بترجمة رؤية جلالة الملك إلى واقع لأن كل ذلك سيصب في مصلحة الوطن والمواطن ويمثل النقلة النوعية التي نشدها في أحداث الإصلاح المطلوب».

محمد ناجي عمارة / كاتب صحفي
(الرأي ٢٩ / ١ / ٢٠٠٥)

«ولا يغيب عن البال ان قرار جلالة الملك بإبلاء الأمر- ابتداء- إلى لجنة ملكية لدراسة المبادرة وتنفيذها لا يلغي دور المؤسسات الرسمية والشعبية، ولا يقلل من الحاجة إلى جهودها ومبادراتها هي الأخرى، مثلما يؤكد أهمية التنفيذ وفي أسرع ما يمكن، حتى لا يظل الأمر شعاراً مرفوعاً في الهواء تطويه رياح المراحل التاريخية والظروف المستجدة».

ان الكرة الآن في ملعب المواطنين، ولكنها أيضاً في ملعب الحكومة والأعيان والنواب ومؤسسات المجتمع المدني كافة، وهي مبادرة تعكس توجهها ديمقراطياً إصلاحياً تجديدياً وعملياً لا يعتمد على التنظير وحده. وإنما يضع الآليات المناسبة للتنفيذ».

سلامة الدرعوي / صحفي
(العرب اليوم ٣٠ / ١ / ٢٠٠٥)

«لعل الهدف السامي من المبادرة الملكية في تقسيم المملكة إلى ثلاثة أقاليم واحداث مجالس محلية لها منتخبة هو توحيد للجهود التنموية في المملكة وتركيزها بشكل أكثر شمولية على المناطق التي هي بأمر الحاجة إلى مشاريع التنمية والاستثمار كما يراها أهلها، وهنا أقصد أعضاء المجالس المحلية المقترحة، لأن أهل الأقاليم أدري من غيرهم باحتياجاتهم».

ويتطلب الأمر حالياً أن يكون لدى الحكومة والنواب معاً رؤية واضحة تنسجم مع الهدف السامي للمبادرة الملكية الأخيرة، لذلك فإنه يتوجب أن يكون لدى أعضاء المجالس المحلية المقترحة الشمولية في الخطط والاحتياجات التنموية والخدمية لأقاليمهم والابتعاد عن النظرة المنطقية في مطالبهم».

صالح القلاب / صحفي ووزير إعلام سابق
(الرأي ٣١ / ١ / ٢٠٠٥)

«ستبقى الديمقراطية تقف على رأسها كالهرم المقلوب إن هي

د. محمد الحلايقة / عين، وزير سابق
(الغد ٢٧ / ١ / ٢٠٠٥)

«المدخل الصحيح للمشاركة الشعبية الفاعلة في السياسات المختلفة هو من خلال الناس في تجمعاتهم وسكناتهم، وربما نكون قد دفعنا ثمننا غالباً لسياسات مختلفة عبر عقود أسهمت في التفتت الاجتماعي، فأقمنا مشاريع وخدمات أساسية على مستوى القرية دون أن تتوفر لها الكتلة الحرجة اللازمة لديمومتها أو كفاءتها الاقتصادية، وهكذا فإن إعادة النظر بهذا التوجه من خلال أقاليم أو مناطق تنموية - كما هي الرؤية الملكية - سيؤسس مرحلة جديدة في عملية التنمية في الأردن، وستكون هذه العملية أقل كلفة وأجدى نفعاً وسيسهم ذلك في إعادة اللحمة إلى المجتمعات المحلية وتعزيز مشاركتها في وضع الأولويات التنموية ومتابعة تنفيذها».

د. فهد الفانك / كاتب صحفي وباحث
(الرأي ٢٨ / ١ / ٢٠٠٥)

«سوف ينشغل البعض ليس بالنصوص المباشرة والصريحة للخطاب بل بما قد يكون وراءه من تلميح أو بين سطوره من استنتاجات، فماذا قصد الملك ان يقول وماذا لم يقصد؟

لم يقصد الملك ان يعفي الحكومة من مهمة التنمية السياسية بحجة ان التنمية السياسية يجب أن تبدأ من القواعد الشعبية (...)، ولم يقصد الملك أن يعفي السادة النواب من مهمة تمثيل مناطقهم بحجة ان تلك المناطق أصبح لها ممثلون منتخبون غيرهم (...)، ولم يقصد الملك وضع حد للحكم المركزي لصالح لا مركزية فضفاضة (...)، ولم يقصد الملك أن يضع القرار في أيدي جهات شعبية ليس لديها الكفاءة والخبرة (...).

هذا بعض ما لم يقصده الملك، أما ما قصده فهو أن على القواعد الشعبية أن لا تنتظر الاصلاحات لتسقط عليها من فوق، بل عليها أن تتحرك وتشارك وتضغط للحصول على القرار المرغوب فيه، علماً بأن الاصلاحات مطلوبة سواء جاءت من فوق أو من تحت».

محمود الريماوي / صحفي وأديب
(الرأي ٢٩ / ١ / ٢٠٠٥)

«وفي النهاية فإذا كانت عمان عاصمة كبيرة، فإن الأردن بشماله وجنوبه ووسطه وبيادته، هو أكبر من العاصمة، مما يستدعي وضع خطط ومشاريع تشتمل العاصمة لكنها تتعداها لتركيز الاهتمام على سواها».

أما مجلس النواب، فلسوف يشهد منافسة مشروعة من طرف ثلاثة أو أربعة مجالس محلية منتخبة، من أجل سرعة الوفاء بحاجات الناس، وتسريع تنمية البلاد، فلا تكون الخطابة هي

تابع / مسح ورصد الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة المملكة

رؤوس الأموال المسجلة في الشركات حسب المحافظات				
المحافظة	عدد الشركات	النسبة	رأس المال (بالدينار)	النسبة
العاصمة	٢٠٤٤١	٪٧٩,٥	٧٤٧,٥٢٩,١٣٠	٪٨٦,٩
الزرقاء	١٥١٩	٪٥,٩	١٥,٢٧٠,٠٧٩	٪١,٨
مأدبا	١٧٨	٪٠,٧	٢,٥٥٠,٣٦٠	٪٠,٣
البلقاء	٤٢٤	٪١,٦	٧,٢٦٧,٨٧٠	٪٠,٨
اريد	١٥٥٠	٪٦,٠	٣٠,٨١٧,٣٦٢	٪٣,٦
المفرق	٢٦٢	٪١,٠	٥,٧٨٨,٤٥٦	٪٠,٧
جرش	٨٨	٪٠,٣	١,٣٤٨,٣٥٤	٪٠,٢
عجلون	٥٣	٪٠,٢	٦٦١,٠٠٠	٪٠,١
الكرك	١٧١	٪٠,٧	٦,٢٣٠,١٩٨	٪٠,٧
الطفيلة	٣٧	٪٠,١	١,٣٦٢,٥٠٠	٪٠,٢
معان	١٢٩	٪٠,٥	٥,٦٩٧,٦٨٩	٪٠,٧
العقبة	٨٥٣	٪٣,٣	٣٥,٤٥٢,٩٨٠	٪٤,١
المجموع	٢٥٧٠٥		٨٥٩,٩٧٥,٩٧٨	

حجوم الاستثمار في المحافظات لعام ٢٠٠٣

المحافظة	عدد المشاريع	النسبة	حجم الاستثمار الكلي	النسبة	حجم الاستثمار الكلي	النسبة
العاصمة	١٨٩	٪٦٥,٦	١٨٩,٩٠٩,١٨٨	٪٧٢,٦	٦٦,٠٣٣,٩٢٥	٪٧٨,٩
اريد	٣٤	٪١١,٨	١٥,١٠٩,١٥٠	٪٥,٨	١٠,٦٠١,٠٠٠	٪١٢,٧
البلقاء	١٦	٪٥,٦	٥,٣٧٠,٢٠٠	٪٢,١	١٥٠,٠٠٠	٪٠,٢
الكرك	٥	٪١,٧	١٠,٦٧٧,٥٠٠	٪٤,١	٠	٪٠,٠
معان	٥	٪١,٧	٧٦٥,٥٠٠	٪٠,٣	٠	٪٠,٠
الزرقاء	٢٠	٪٦,٩	٢٩,٥٠٤,٩٢٠	٪١١,٣	٦,٢٠٠,٠٠٠	٪٧,٤
المفرق	١٠	٪٣,٥	٨,١٦٠,٠٠٠	٪٣,١	٥٥٠,٠٠٠	٪٠,٧
الطفيلة	١	٪٠,٣	١٠٠,٠٠٠	٪٠,٠٤	٠	٪٠,٠
مأدبا	٤	٪١,٤	١,٦٥٠,٠٠٠	٪٠,٦	٠	٪٠,٠
عجلون	١	٪٠,٣	١٠٠,٠٠٠	٪٠,٠٤	٠	٪٠,٠
العقبة	٣	٪١,٠	٣١٤,٠٠٠	٪٠,١	١٨٠,٠٠٠	٪٠,٢
المجموع	٢٨٨		٢٦١,٦٦٠,٤٥٨		٨٣,٧١٤,٩٢٥	

بقيت مجرد قطعة موسيقية تعزفها بعض النقابات المهنية، الموجهة من قبل أحزاب ولدت شمولية وكانت شمولية وستبقى شمولية، لافتعال الأزمات المتلاحقة مع الحكومة والدولة وإن هي بقيت مجرد عرس موسمي لا يزور الأقاليم والأرياف والبوادي إلا كل أربعة أعوام مرة وإن هي لم يجر تطويرها من ديمقراطية القفزات المخملية الى الديمقراطية الشعبية التي يشارك فيها كل أبناء الشعب الأردني في كل مواقعهم وأقاليمهم وغير المقتصرة على القلة التي لديها القدرة علي السفسطة الكلامية.. وأنا العبد الفقير الى الله من بين هؤلاء وبكل جدارة (...!!).

أبو يزن / صحفي

(العدد ٣١ / ١ / ٢٠٠٥)

« ما أن سقطت المبادرة الملكية الأخيرة على مجتمع النخب ومراكز القوى وصالوناتها السياسية، حتى بدأ الجميع في «تفصيل المبادرة على مفاصلها الخاص»، والبحث في جنباتها ليس عمّا ينفع الناس، بل عمّا يعزز مواقع السلطة والنفوذ، ولسان حال معظم هؤلاء يقول: إذا كان ولا بد من التعامل مع خطوة جريئة بهذا الوزن والحجم كونها تعبر عن ارادة الملك، فلا بأس من استباق الجهود التحضيرية وأعمال اللجنة الملكية المقترحة، بنشر طيف واسع من الأفكار والمخادير والتوجهات الرامية لخدمة مصالح وحسابات فئوية ومحلية ضيقة، بدل النظر للمبادرة على أنها منصة لاستنهاض الخيار الديمقراطي الأردني من جديد.

وأكثر ما يخشاه المرء، أن ينتهي الجدل الوطني بالمبادرة إلى شيء آخر، يفقدها مضامينها الديمقراطية الناهضة على اللامركزية الإدارية والمشاركة الشعبية الفاعلة والنشطة، وقد حفلت تجربة الأعوام الخمسة الماضية، بتجارب ومبادرات جريئة أجهضت أو أفرغت من مضامينها، بعد أن أثقلت بالحسابات والتوجسات والمخاوف المبالغ فيها، والتي تصب جميعها في خدمة تأبيد الوضع القائم».

سميح المعايطة / صحفي

(العدد ٣١ / ١ / ٢٠٠٥)

« ونفهم من حديث الملك ان طرح هذا التوجه دون تفاصيل يعني أنه لا يريد استدراج المدائح للخطاب والأفكار الواردة فيه بل تحويل الفكرة الى حالة نقاش لاستدراج آراء ومقترحات المواطنين والنخب والهيئات المعنية، كما أنه يعطي للجنة الملكية القادمة الفرصة في ان تنتج فعلاً يحقق الأهداف المطلوبة، ولهذا فإننا نرى في أساس الفكرة أن تقوم على الانتخابات الحرة المباشرة وتحقيق تمثيل حقيقي للأردنيين، ولهذا لا مجال لتكرار تجارب سابقة كما حدث مع البلديات التي تحولت إلى هيئات شبه حكومية من حيث التعيين وفقدت صفتها كمجالس تمثل الناس، كما ان من حقنا ان نضع تخوفات من أن تقوم الحكومة او اللجنة المعنية باقتراح تشريعات تُفقد هذه المجالس صفتها

التمثيلية مثلما حدث عندما تم اللجوء إلى « الصوت الواحد» ليحول قانون الانتخاب الى قضية خلافية»

نصوح المجالي / كاتب صحفي، ووزير اعلامي سابق

(الرأي ١ / ٢ / ٢٠٠٥)

« خطوة جلالة الملك بإعادة تنظيم الداخل والتقسيمات الإدارية في إطار جديد تدفع خطط التنمية الداخلية والمشاركة في التخطيط وتعيد الاهتمام للدعوة الملكية بالاهتمام بتنمية المحافظات والأطراف والتي لا زالت تراوح مكانها.

وهي استدراك لما فاتنا في اللامركزية في التخطيط والتنفيذ على مستوى الداخل وما فاتنا في التنمية السياسية التي لا يمكن أن تأتي من خلال وزارة متخصصة تتوقف عند العنوين، بل من الجذور الحقيقية للشعب الذي بنى الدولة وتعامل معها على مدى ثمانين عاماً ونيف، ومن التفاعل الشعبي مع الدولة وخطتها...».

نبيل غيشان / صحفي

(العرب اليوم ١ / ٢ / ٢٠٠٥)

« فرح الأردنيون بالمشروع الملكي لأنهم يبحثون عن حلقات وسيطة بين البلديات والبرلمان، حلقات يبحثون فيها شجونهم، ويطرحون فيها آمالهم ومشاكلهم وحلولهم، بعيداً عن الخطط الجاهزة، والحملات «المعلبة» التي تأتيهم من عمان بورق «السولفان» من أجل التطبيق الصامت (نفذ ولا تناقش).

إن المشروع الجديد لتقسيم الأردن إلى عدة أقاليم تنتخب برلماناتها المحلية، يأتي في إطار تحديث بنية الدولة الأردنية التي أصبحت في بعض مفاصلها متصلبة وبحاجة الى التجديد والتغيير من أجل بث الروح الوطنية والانتماء من جديد في المواطنين الذين فقدوا ثقتهم في الكثير من أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، لأنهم جربوا وملوا من التجريب، فالتغييرات المتناقضة، والقوانين المتلاحقة، أفسدت عليهم حسهم تجاه وطنهم، لذلك فهم ينظرون وينتظرون من اللجنة الملكية الجديدة، أن تتعد عن الشكليات، وتتعض من «المشاريع» التي سبق لتوصل الناس الى النبع الحقيقي...».

د. سليمان عربيات / رئيس جامعة مؤتة، وزير سابق

(الرأي ٢ / ٢ / ٢٠٠٥)

« يتضمن الخطاب ما يدل على اصرار جلالته على مواصلة مشروع التنمية السياسية الذي هو مدخل لمشاركة الفعاليات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية الشاملة ولكن اي مشروع للتنمية يبدأ من القواعد الشعبية صعوداً الى مراكز صنع القرار.

إذن هذا مفاده ان لا ننتظر من الحكومة ان تتولى مهمة المشروع المقترح للتنمية السياسية ولكن لا بد من أن تقوم القواعد الشعبية «الجماهير» بانضاج هذا المشروع الوطني (...).

إن توجيهات جلالة الملك لإعادة النظر في التقسيمات الادارية في المملكة، بحيث تتشكل منها مناطق تنموية أو أقاليم يضم كل منها عددا من المحافظات، إنما هو محاولة جادة لاصلاح الخلل في المسيرة الامتائية الحالية. وهذا يضيف بعداً جديداً، يمكن أن يقع في باب التخطيط الاقليمي الذي يتميز بقدرته على توزيع مكاسب التنمية وحماية الخصوصية الامتائية لكل اقليم وتجاوز البيروقراطية والعمل في الوقت ذاته باستقلالية عن المركز وتحمل مسؤولية اتخاذ القرار والانفاق على المشاريع».

سلطان حطاب / صحفي

(الرأي ٢ / ٢ / ٢٠٠٥)

« من السابق لأوانه القول بأن الأقاليم ستكون ثلاثة فقط. كما من السابق لأوانه القول بأن اللجنة ستتطرق الى مناقشة القوانين والأنظمة المطروحة على طاولة التنمية السياسية مثل قانون الانتخاب وقانون الأحزاب وإن كان ذلك سيمس عملها، ولكن من الحتمي أن اللجنة ستبدأ بالمناقشة لأكثر القضايا الحاحاً على برنامجها المقترض وهي إعادة تشكيل البلديات في صيغة أخرى تقوم على الانتخاب...».

سعيد العبسي / صحفي

(الرأي ٣ / ٢ / ٢٠٠٥)

« هذا الموضوع مناسبة هامة لأن يثار موضوع تعزيز الجهود لتنمية اقتصاديات المحافظات والأقاليم المقترحة سواء أكانت في الشمال أو الجنوب أو الوسط وبخاصة عندما نستذكر بأن محافظة العاصمة وما حولها لا تزال تستأثر بمعظم رؤوس الاموال المستثمرة وتتركز فيها معظم الصناعات والمشاريع الاقتصادية المختلفة، هذا مما دفع بتركيز الكثافة السكانية فيها وشكل ضغطاً شديداً على مختلف الخدمات العامة من مواصلات وكهرباء وتلفونات وغيرها ودفع بتزايد الهجرة من هذه المحافظات إلى العاصمة بهدف العمل... إلخ».

جهاد المومني / صحفي

(الرأي، ٣ / ٢ / ٢٠٠٥)

« لأن هذا المشروع الهام يحتمل في مراحلها الأولى الاجتهادات والأفكار فإن كل اردني معني بالنجاحه، مدعو لتقديم ما لديه من تصورات وتطلعات فيما يشبه الحملة الوطنية لجميع الاجتهادات والاستفادة من اراء المواطنين باعتبارهم هدف عملية الاصلاح والتغيير وغاية كل مشروع تنموي وعنوان كل الافكار التي تطرح بين الفينة والاخرى، ولا ضير في هذه الحالة من قيام اللجنة بجولات ميدانية الى مختلف مناطق المملكة للإطلاع جغرافياً وسكانياً بهدف استنتاج الخصوصيات الاردنية الحالية وعدم الأخذ بما هو متوارث منها ومن مواقف وقناعات وبطبيعة الحال تقسيمات جيوسياسية او جيواقتصادية جاهزة...».

د. ريم مريبات / كاتب صحفي

(الرأي ٣ / ٢ / ٢٠٠٥)

ويجدر بنا أن نلتفت في هذا السياق إلى أن إجراء انتخابات تقليدية لا يساعد على إقامة حكم محلي متميز، وترجمة الرؤية الملكية بما يليق بها من مظاهر تنموية حضارية يحس بها الناس، وتنعكس في حياتهم على نحو ملموس، لأن ثقافة الانتخابات السائدة حالياً والتي تقوم على العشائرية وسطوة المال، ما زالت قاصرة عن فرز القيادات الأصيلية في المجتمع الأردني، لأن المجتمع الذي لا يتخذ معايير الكفاءة والأجواز بين أفرادها، ولا يأخذ في اعتباره التنوع والتجديد، وبث دماء وعقول جديدة في عروق نهضته، لن تقدمه الانتخابات التقليدية الى أفق جديد، بل ستزيده شقاً ونزاعاً وتناحراً، وهذا ليس في مصلحة أي منا، لهذا هناك حاجة ماسة لتجسير الهوة بين الخطاب الملكي المتقدم والبنى الاجتماعية المتخلفة، في ظل التراجع الكبير للطبقة الوسطى، وانحسار دورها في بناء المجتمع، لأسباب يضيق المقام عن ذكرها، ولكن على رأسها فقدان الأمل في الاصلاح والتغيير، رغم أنها في الظروف الملائمة للطبقة الأكثر حماساً واندفاعاً نحو احداث التغيير، ويكون تجسير الهوة عن طريق الاسراع في اقرار قانون الانتخاب الجديد».

محمد كعوش / صحفي

(العرب اليوم ٦ / ٢ / ٢٠٠٥)

« يسألونك: ما هي قصة التقسيم الجديد لأقاليم المملكة، ولماذا الآن؟! ويذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك فيسأل اذا ما كان هناك علاقة أو ربط لمشروع الأقاليم الجديدة بالتطورات السياسية في المنطقة.

الحقيقة أن الملك عبد الله الثاني قد أعلن فكرة هذا المشروع الاصلاحى كعنوان لخطة متكاملة مستقبلية في اطار اعادة ترتيب البيت الأردني بشكل يمكن فيه تحقيق الإصلاح السياسي والإداري والاجتماعي ودفع عملية التنمية في هذه الأقاليم بشكل عملي متاح حسب احتياجات كل اقليم ووفق بيئته الاجتماعية والاقتصادية لتسهيل تنفيذ هذا المشروع النهضوي الكبير...».

د. شاهر الرواشدة / محام

(الرأي ١٢ / ٢ / ٢٠٠٥)

« مشروع الأقاليم المطروح كمبادرة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وتنموية، وتشكيل لجنة عليا لموضوع التصور، سبق وأن طرحته برسالتي للماجستير في الجامعة الأردنية، وموضوعها الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية حاضرها ومستقبلها عام ١٩٨١-١٩٨٢، وتمت الاستعانة بها عندما تم تشكيل أمانة عمّان الكبرى بمناطقها وتجميع البلديات عام ٢٠٠٢، وقد سعدت كثيراً في تطبيق موضوع هذه الرسالة على الواقع، وكذلك قد طرح بالرسالة اللامركزية الادارية، وعليه فإننا نفخر في هذا البلد الطيب بأهله وقياداته السياسية الشجاعة والحكيمة وبطرح جلالة الملك العظيم هذا الموضوع بهذا التوقيت بالذات بعد أن وضع جلالته الأردن على خارطة العالم في مناخ

والتشريعية. وكان المجلس قد قرر إحالة مشروع قانون الانتخابات إلى اللجنين السياسية والقانونية للتوصل إلى توصيات ترفع إلى المجلس بهذا الشأن، وقال السيد مروان كنفاني، رئيس اللجنة السياسية في مذكرة للمجلس، إن اللجنين تدارستا كلا على حدة التعديلات المقترحة لرفعها إلى المجلس على قانون الانتخابات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥، ومن ثم جرت مناقشة هذه التعديلات في اجتماع مشترك للجنين عقد بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٠٣ وأحيلت بعده التعديلات إلى لجنة مصغرة من اللجنين لصياغتها بشكل نهائي.

واقترحت اللجنة القانونية زيادة عدد أعضاء المجلس ليصبح (١٣٢) عضواً، على أساس نظام الانتخاب المختلط ونسبة حسم ٢٪، وترك تحديد حصة النسبي إلى الاغلبية للمجلس التشريعي حيث هناك من يطالب بأن تكون النسبة مناصفة ٥٠٪ لكل من النظامين، وهناك بعض الاقتراحات التي طالبت بنسبة أقل للتمثيل النسبي (ثلث المقاعد).

وطالب العديد من المتحدثين بتشكيل لجنة خاصة موسعة من أعضاء المجلس التشريعي لمناقشة كافة الآراء والتوجهات لدى مختلف الأحزاب والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني، وقد أكد معظم المتدخلين على ضرورة الأخذ بالنظام المختلط مع رفع عدد الأعضاء إلى ١٢٠ أو أكثر، مع التأكيد على ضمان تمثيل المرأة تمثيلاً ملائماً، ودعا بعض الأعضاء إلى تخفيض سن الترشيح إلى ٢٥ أو ٢٧ عاماً، مع المحافظة على دائرة القدس.

حوار ما بين المجلس التشريعي والأحزاب والمجتمع المدني

واشار د. عوض الى ان روعي فتوح رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، قد اقترح تشكيل لجنة موسعة، للاجتماع مع القوى السياسية والمنظمات الأهلية، وتشكلت هذه اللجنة من أعضاء هيئة رئاسة

المجلس وممثلين عن الدوائر الانتخابية واللجان المختلفة، حيث ضمت كلا من: روعي فتوح، حسن الخريشة، غازي حنايا، أحمد نصر، حنان عشراوي، راوية الشوا، دلال سلامة، زياد ابو زياد، مروان كنفاني، حاتم عبدالقادر، عبدالكريم أبو صلاح، سليمان الرومي، حسن عصفور، رفيق النتشة، عزمي الشعيبي، فخري التركمان، جمال الشاتي، عماد الفالوجي، موسى الزعبوط، سعدي الكرنز، زياد ابو عمرو، محمد الحوراني، مفيد عبد ربه، محمد حجازي، كمال الشرافي، عباس زكي، برهان جرار.



جاناب من الحضور

حالة عدم حصول أي من المرشحين على النسبة المطلوبة تعاد الانتخابات خلال أسبوعين بين أعلى مرشحين اثنين، ويفوز في الجولة الثانية من يحصل على الأغلبية النسبية. ٢٠٪-٣٠٪ كوتا للمرأة في المجلس التشريعي

وتبنت المذكرة قضية التمييز الإيجابي لصالح المرأة، وذلك انسجاماً مع الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والتي جاء في مادتها الرابعة «لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية»، وظهرت أصوات متباينة حول نسبة تمثيل المرأة، حيث تراوحت ما بين ٢٠ إلى ٣٠٪. وبعد نقاش مستفيض توصلت الهيئات النسائية مع ممثلي المنظمات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبدعم من الأحزاب السياسية، إلى صياغة مذكرة خاصة بمطالب النساء، تؤكد على تبني النظام المختلط في قانون الانتخاب، إضافة إلى اعتماد نسبة ٢٠٪ كوتا حد أدنى انتقالية، مع مطالبة الأحزاب والقوى السياسية بتخصيص ٣٠٪ من مرشحيها للنساء ضمن قوائمها في مواقع مضمونة على أساس التمثيل النسبي.

وطالبت المذكرة بتخفيض سن الترشيح من ٣٠ إلى ٢٥ عاماً، وذلك لإفساح المجال أمام الشباب للمشاركة الفاعلة اقتراحاً وترشيحاً، حيث يشكل الشباب من الفئة العمرية (١٨-٢٩) أكثر من ٤٣٪ من الذي يحق لهم الاقتراع.

قانون الانتخاب امام المجلس التشريعي

واضاف د. طالب عوض ان المجلس التشريعي ناقش في جلسته يوم ١٠/٦/٢٠٠٤، تقرير اللجنة القانونية والسياسية بخصوص المبادئ العامة في مشروع قانون الانتخابات الرئاسية

خبير انتخابي يحاضر في مركز الاردن الجديد

اتجاهات تطوير قانون الانتخاب الفلسطيني

د. طالب عوض *



د. طالب عوض متحدثاً في الورشة

الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة) و ٦٠ مقعداً على أساس التمثيل النسبي، مع اعتماد الوطن دائرة انتخابية واحدة بنسبة حسم لا تقل عن ٢٪ من الأصوات الفعلية المشاركة في الاقتراع.

وبعدها عقدت الأحزاب والفصائل السياسية اجتماعات عدة ناقشت فيها قانون الانتخاب، وتوصلت إلى مذكرة جديدة وقعت عليها كافة فصائل م.ت.ف، والعديد من مؤسسات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات الفلسطينية. أكدت المذكرة على ضرورة تبني نظام التمثيل النسبي أو «النظام المختلط» الذي يجمع بين القائمة النسبية على الصعيد الوطني والدوائر وفق الأغلبية، كما طالبت المذكرة بزيادة عدد مقاعد البرلمان وانتخاب نصف المقاعد على أساس الدوائر وبالتوافق مع التوزيع السكاني في الوطن والمحافظة على دائرة القدس. أما النصف الآخر فينتخب على أساس التمثيل النسبي، وبإعتماد الوطن (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة) كدائرة انتخابية واحدة، وبنسبة حسم لا تقل عن ٢٪ من الأصوات الفعلية المشاركة في الاقتراع.

كما اشترطت المذكرة حصول الفائز بمنصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على الأغلبية المطلقة (٥٠٪+١) من الأصوات الفعلية المشاركة في الاقتراع، وفي

استضاف مركز الأردن الجديد للدراسات مساء يوم السبت (٤ حزيران ٢٠٠٥) د. طالب عوض أمين سر اللجنة الأهلية للرقابة على الانتخابات الفلسطينية والخبير الانتخابي في محاضرة حول «التطورات المستجدة على قانون الانتخاب الفلسطيني»، وقد شارك في المناقشات والتعقيبات عدد من ممثلي فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن وممثلين عن الأحزاب الأردنية وعدد آخر من الأكاديميين والخبراء.

وبعد أن رحب مدير عام مركز الأردن الجديد للدراسات السيد هاني الحوراني بالمحاضر والحضور، استعرض د. طالب عوض سلسلة التطورات التي ميزت المرحلة السابقة لجهة تطوير النظام الانتخابي في فلسطين، حيث أشار إلى أن اللقاءات بين الأحزاب والشخصيات السياسية وفعاليات المجتمع المدني قد تلاحقت تباعاً منذ منتصف عام ٢٠٠٢ للوصول إلى نظام انتخابي ديمقراطي جديد يؤسس لبناء الدولة المستقلة ويحررها من تبعات المرحلة الانتقالية.

وقال د. عوض ان أكثر من ٦٠ منظمة من مؤسسات المجتمع المدني طالبت في تشرين الثاني ٢٠٠٢ برفع عدد المقاعد من ٨٨ إلى ١٢٠ مقعداً، بحيث يجري انتخاب ٦٠ مقعداً على أساس الدوائر الفردية، بمعدل مقعد لكل ٢٧ ألفاً (من أصل حوالي ١,٦ مليون يحق لهم الاقتراع في

* منسق برنامج الإصلاح الانتخابي في مؤسسة «مواطن»، رام الله.

بأن القائمة الانتخابية بحاجة إلى حوالي ٢٥ ألف صوت لتجاوز نسبة الحسم على أساس مشاركة حوالي ١,٢ مليون ناخب وناخبة، وتحصل على ثلاثة مقاعد كحد أدنى فهذا بدوره يشجع على قيام العديد من القوائم الائتلافية على الصعيد الوطني.

وعقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً مشتركاً مع هيئة رئاسة المجلس ورؤساء اللجان في المجلس التشريعي لمناقشة قانون الانتخابات بتاريخ ٣/٥/٢٠٠٥، حيث أكد معظم المتحدثين على ضرورة تبني نظام التمثيل النسبي الكامل، وهذا وقام مجلس الوزراء بطلب قراءة ثالثة على أساس تبني النظام النسبي الكامل، ولهذا يتوقع أن يعقد المجلس التشريعي جلسة خاصة لمناقشة القانون في القراءة الثالثة، وبعدها يرفع للسيد الرئيس للمصادقة أو رد القانون مع ملاحظات التي تتطلب ٣/٢ أعضاء المجلس لرفضها، وبعد ذلك لا بد من تعديل القانون الأساسي الذي حدد أعضاء المجلس بـ ٨٨ عضواً.

واختتم د. طالب عوض محاضراته بالقول ان يوم ٤/٦/٢٠٠٥ كان الموعد الأخير لحسم موعد الانتخاب، ولذلك جاء قرار الرئيس الفلسطيني بتأجيل الانتخابات الى حين التوصل الى اتفاق نهائي على قانون الانتخابات، وتوقع ان تجري الانتخابات في أواخر العام الحالي.

وقد أعقب المحاضرة نقاشٍ مستفيض، حيث أكد الحضور على أهمية الانتهاء سريعاً من مناقشات قانون الانتخاب وقراره ليصار الى تحديد موعد نهائي للانتخابات وافساح المجال أمام الأحزاب والقوى السياسية والفلسطينية لتحضير قوائمها الانتخابية. وأشار الحضور الى ان اقرار قانون انتخابي متقدم سوف يشكل نموذجاً مشجعاً للاقتداء به من الدول العربية الأخرى. كما طالب الحضور الدول الأعضاء للجنة الرباعية وكذلك المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل للانسحاب من المناطق التي اجتاحها والعودة الى الخطوط ما قبل الاجتياح الاسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية، لضمان ظروف ملائمة لإجراء الانتخابات التشريعية، هذا ودعا الحضور الى وجود مراقبة دولية على الانتخابات ولا سيما لضمان عدم عرقلة اسرائيل للعمليات الانتخابية.



من الحضور

والاجتماعية المختلفة، كما توجهت للحكومة لرفع تعديلاتها على القانون وفقاً للاجماع الوطني، وعليه فقد دعت الحملة إلى تبني القضايا الرئيسية التالية:

أولاً: التأكيد على اعتماد نظام التمثيل النسبي الكامل أو المختلط على أساس المناصفة كحد أدنى.
ثانياً: خفيض سن الترشح إلى ٢٥ عاماً.

ثالثاً: ضمان تمثيل للمرأة بما لا يقل عن ٢٠٪ من جملة مقاعد المجلس التشريعي.

رابعاً: إلغاء السجل المدني وإعتماد السجل الانتخابي، وفتح باب التسجيل مجدداً مع اعتماد آليات أكثر مرونة للتسجيل.

خامساً: التأكيد على ضرورة الدعم المالي للقوائم الانتخابية المشاركة على أساس التمثيل النسبي وفق آليات منصفة وعادلة لجميع القوى، وذلك عبر لجنة الانتخابات المركزية لضمان نزاهتها وشفافيتها.

سادساً: تخفيض نسبة الحسم إلى ١,٥٪ من الاصوات الفعلية المشاركة في الاقتراع على نظام التمثيل النسبي.

مطالبة بقراءة ثالثة للقانون

وقام مؤخراً أكثر من ٣٣ نائباً بطلب قراءة ثالثة للقانون على أساس اعتماد الدائرة الواحدة والتمثيل النسبي الكامل الذي يأتي انسجاماً مع موقف الرئيس أبو مازن واللجنة التنفيذية لم.ت.ف، ويحظى بدعم الحملة الوطنية التي أكدت على موقفها من نظام التمثيل النسبي الكامل أو المناصفة في المختلط كحد أدنى. وفي حال اعتماد النسبي الكامل مع نسبة الحسم ٢٪ وعدد المقاعد ١٣٢، فهذا يعني

دولار للمرشح في الدوائر ومليون دولار للقوائم النسبية، وآلية لدعم القوائم الانتخابية مالياً على أساس ٢٥٪ من المبلغ المخصص للدعم، يوزع بالتساوي بين كافة القوائم المشاركة في الانتخابات على أساس التمثيل النسبي و ٧٥٪ من المبلغ يوزع للقوائم الفائزة التي تحتاز نسبة الحسم ٢٪ من الاصوات وعلى أساس عدد المقاعد التي تفوز بها القائمة.

قانون الانتخاب في القراءة الاولى

وبعد تقديم المشروع، أقر المجلس التشريعي القانون في القراءة الاولى (شباط ٢٠٠٥) على أساس تخصيص ثلثي المقاعد للدوائر والثلث للقوائم على أساس التمثيل النسبي على اعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة واحدة، مع رفع العدد إلى ١٣٢ (أي ٨٨ للدوائر و ٤٤ للتمثيل النسبي) مع نسبة حسم ٢٪. وتم إلغاء الكوتا النسائية والابقاء على سن الترشيح ٣٠ عاماً، وتم إلغاء الدعم المالي للقوائم. وفي هذا السياق أصدرت الحملة الوطنية لتغيير قانون الانتخابات بياناً أكدت فيه على ضرورة تبني النظام النسبي أو المختلط بالمناصفة كحد أدنى، وأكدت على المطالب الأساسية الأخرى، وقد تبني مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة بتاريخ ١٨/٣/٢٠٠٥ نظام الانتخابات المختلط مناصفة.

موقف الرئيس عباس: تبني التمثيل النسبي الكامل

وفي بداية شهر نيسان ٢٠٠٥ أعلن الرئيس محمود عباس (أبو مازن) تبنيه لنظام الدائرة الواحدة والتمثيل النسبي الكامل، ورحبت اللجنة الاهلية لرقابة الانتخابات (التي تضم أكثر من ٣٥٠ مؤسسة ولها أكثر من ٣٧٠٠ مراقب محلي للانتخابات المحلية والعامية) بموقف الرئيس وطالبت ضرورة الاسراع في إقرار قانون الانتخابات قبل ١٧/٤/٢٠٠٥ من أجل التمكن من إجراء الانتخابات في موعدها، وطالبت تبني النظام النسبي الكامل أو المناصفة في المختلط كحد أدنى، وضرورة تخفيض سن الترشيح وتخصيص كوتا نسوية بنسبة ٢٠٪ من مقاعد المجلس. وأقر المجلس التشريعي يوم الاربعاء الموافق ٢٠/٤/٢٠٠٥ القانون بالقراءة الثانية على أساس الثلثين للدوائر والثلث للتمثيل النسبي، كما تم تخفيض سن الترشيح إلى ٢٨ عاماً وخصصت كوتا نسوية بنسبة ٢٠٪ في القوائم الانتخابية فقط، أي ثلث المقاعد (٦,٧٪) من إجمالي المقاعد.

واستعرض د. طالب عوض موقف الحملة الوطنية لتغيير قانون الانتخابات حيث دعت الأخ الرئيس محمود عباس (أبو مازن) إلى استخدام صلاحياته الدستورية ببرد قانون الانتخابات الذي تم إقراره في القراءة الثانية والاعتراض على جميع المواد التي تخالف الاجماع الوطني الذي عبر عنه في إعلان القاهرة بتاريخ ١٨/٣/٢٠٠٥، ومذكرات الاحزاب والقوى ومؤسسات المجتمع المدني والفعاليات الاقتصادية

وبالفعل فقد عقدت اللجنة البرلمانية الخاصة الموسعة المكلفة بمتابعة ملف مشروع قانون الانتخاب اجتماعاً يوم ٢٤/٦/٢٠٠٤ مع قادة وممثلي القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني للوقوف على آرائها وتوجهاتها حول قانون الانتخاب، وقدمت العديد من القوى السياسية مذكرات مكتوبة إلى رئاسة المجلس التشريعي حددت فيها مواقفها من القضايا الرئيسية في قانون الانتخاب، وجاءت معظم المداخلات منسجمة مع ما جاء في مذكرة القوى والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني حول قانون الانتخاب.

وعرض د. طالب عوض أبرز المداوات في هذا الاجتماع، حيث قال رئيس المجلس التشريعي ان هذه الجلسة عقدت للاستماع الى آراء ومقترحات وتوجهات القوى والمجتمع المدني حول المبادئ العامة والاطر التأسيسية ليسترشد بها المجلس اثناء اعداد قانون الانتخابات للوصول الى اسس متفق عليها، وخاصة فيما يتعلق بطبيعة النظام الانتخابي موضعاً انه شخصياً يؤيد نظاماً مختلطاً يحظى به التمثيل النسبي بـ ٦٠٪ مقابل ٤٠٪ للدوائر.

وبشأن مرجعية الانتخابات، فقد أفاد رئيس المجلس أنها تستند إلى وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي، داعياً المجتمعين إلى بحث مسألة «الكوتا» النسائية بما يحقق ادماج المرأة في الحياة السياسية مشدداً على حرص المجلس على استقلالية دائرة القدس، وبعد ذلك فتح باب المداوات لقادة ومثلي القوى السياسية والمجتمع لتوضيح وجهات نظرهم واقتراحاتهم لتطوير النظام الانتخابي عبر قانون ديمقراطي وعصري.

واظهرت القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني شبه اجماع على المطالبة بقانون انتخابات عصري يكرس التعددية السياسية ويحفز التنمية السياسية.

وطالب المتحدثون جميعاً باعتماد النظام النسبي أو المختلط الذي يزاوج بين التمثيل النسبي وتمثيل الدوائر، بنسب تراوحت للنسبي بين ٤٠ - ٦٠٪. كما اقترحوا زيادة عدد مقاعد التشريعي لتعادل حصة الداخل في المجلس الوطني، وبنحو ١٥٠ مقعداً وبما لا يقل عن ١٢٠ مقعداً في اقل اقتراح.

ورشة شرم الشيخ لتطوير قانون الانتخاب

وبناءً على ورقة المبادئ العامة التي أقرها المجلس التشريعي، عقدت اللجنة الموسعة، برئاسة السيد زياد ابو زياد رئيس اللجنة القانونية ورشة عمل في شرم الشيخ (أيلول ٢٠٠٤) وتوصلت فيها الى إقرار مشروع قانون يعتمد المناصفة في النظام المختلط بالإضافة إلى تخصيص كوتا نسائية في القوائم الانتخابية، وتخفيض سن الترشيح إلى ٢٨ عاماً، وتحديد سقف للصرف على الحملات الانتخابية بـ ٦٠ ألف

من نشاطات المركز

التوجهات الأمريكية تجاه الاسلام السياسي



● نظم مركز الأردن الجديد للدراسات يوم الأحد الموافق ٦/٥ جلسة حوارية بعنوان «التوجهات الأمريكية تجاه الاسلام السياسي» قدم ورقتها الرئيسية الباحث الأمريكي من اصل عربي شادي حميد وهو باحث متخصص في قضايا المشاركة الاسلامية في العملية الديمقراطية في الشرق الأوسط.

وقال الباحث شادي حميد أن أمريكا تخشى من تأثير ما يوصف بالاسلام السياسي على مصالحها وما تطمح إليه في الشرق الأوسط، إلا أنها مع ذلك لن تغير أولوياتها المتمثلة في السلام العربي الإسرائيلي، الأمن الإسرائيلي، عراق مستقر، بالإضافة إلى النفط العربي، والقضاء على الإرهاب.

وأضاف أن ارتفاع درجة المشاركة السياسية والديمقراطية التي قد تقود إلى تولي الحركات الإسلامية المعادية لإسرائيل وأمريكا قيادة دول المنطقة، تبقى النقطة المركزية لأي حوار أو نقاش حول الديمقراطية في الشرق الأوسط.

وكما أن المصالح هي التي تحكم وتحدد شكل سياسة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن تجاه الإسلام السياسي، موضحاً أن نشر الديمقراطية في المنطقة أصبح أولوية أميركية على اعتبار أن ذلك وسيلة لتحقيق أمنها القومي.

وقال إدارة بوش الايدولوجية فشلت في إيجاد سياسة واضحة للتعامل مع الاسلام السياسي، ودلل على ذلك بأن بوش لم يستخدم مثلاً مصطلح الاسلام السياسي في كلماته وحديثه عن الديمقراطية. وطالما بقيت الحركات الإسلامية تعارض الوجود الإسرائيلي، فإن نظرة أميركا إلى

الجماعات الإسلامية على أنها تهديد محتمل ستستمر، ودعا الإسلاميين الراغبين بأن تغير أميركا سياستها إلى "التعاطي مع المصالح الأميركية وأخذها بعين الاعتبار"

واستعرض حميد سياسة أميركا في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب (١٩٨٦-١٩٩١) ومن ثم الديمقراطي بيل كلينتون (١٩٩٢-٢٠٠٠) وصولاً إلى عهد الرئيس بوش الابن القائم حالياً، وذلك لفهم السياسة الأميركية في الوقت الراهن إزاء الإسلام السياسي.

وفيما يتعلق بسياسة أميركا في الأردن، قال حميد "لا يزال الأردن يدفع ثمن قانون الصوت الواحد بعد ١٢ عاماً على اعتماده بمساندة وزارة الخارجية الأميركية مضيفاً أن ابرام أوسلو كان أهم من إحياء الديمقراطية في الأردن بالنسبة للولايات المتحدة"

تعزير مواطنة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بالمشاركين.

اما في الجلسة الصباحية الثانية فقد تم بحث اجندة المشروع للقضايا التي ستناقش في ورش العمل الاقليمية الثلاث في الاردن ومصر والمغرب اضافة الى مناقشة مساهمات المنظمات الشريكة في الاقليم وقرار موضوعات دراسة الحالة ومناقشة اسماء الباحثين المفترضين من الاقليم ومواعيد انجاز الدراسات وعقد ورش العمل.

وفي الجلسة المسائية تم تناول مسؤولية الشركات الاجتماعية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بمشاركة ضيوف الاجتماع.

وشارك في الورشة التي تأتي ضمن اعمال المنتدى المتوسطي الخامس للتنمية خبراء ومختصون في شؤون التنمية من دولة الامارات العربية، تركيا، المغرب، مصر، لبنان والأردن.

شبكة لمنظمات البيئة والتنمية المستدامة

بيئية قائمة.

– أن الشبكة تؤمن بفلسفة المشاركة والتعاون مع السلطتين التشريعية والتنفيذية في خدمة العمل البيئي. وبهذا المعنى فهي تتطلع الى التعاون الوثيق مع لجان البيئة في مجلسي النواب والأعيان ومع وزارة البيئة.

وكما اتفق المشاركون على عقد اجتماعات دورية لتنسيق أعمال الشبكة وبرمجة أعمالها بشكل دوري. شارك في الاجتماع ممثلون عن الهيئات التالية: جمعية البيئة الأردنية، العربية لحماية الطبيعة، جمعية أصدقاء البيئة، جمعية أصدقاء الأرض، الجمعية الوطنية الأردنية لمكافحة التدخين، الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، جمعية أصدقاء الآثار، الجمعية الوطنية للبيئة والحياة البرية، مؤسسة الأفق للتنمية المستدامة، جمعية حفظ الطاقة واستدامة البيئة، الجمعية الأردنية للتنمية المستدامة، المركز الوطني للبحوث الزراعية، إضافة إلى مرصد البيئة الأردني.

بدعوة من مرصد البيئة الأردني في مركز الأردن الجديد، عقدت (١٣) منظمة وهيئة تعمل في مجال البيئة والتنمية المستدامة اجتماعاً لها يوم ٦/١٩ الماضي في قاعة اجتماعات المركز لتكليف عدد منها نقل وجهات نظر الشبكة بشأن تطوير قانون البيئة لسنة ٢٠٠٣ إلى وزارة البيئة، إضافة إلى تدارس سبل توثيق العلاقة فيما بينها في إطار شبكة عمل خاصة بها.

و ناقش المشاركون تعريف الشبكة وتحديد أهدافها بصفتها اطاراً عاماً قادراً على احتواء جميع المنظمات والمراكز والجمعيات العاملة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة. وتطرق المشاركون إلى ضرورة وضع أجندة عمل للشبكة مستمدة من أجندة العمل الوطنية الخاصة بالبيئة واحتياجات البيئة الأردنية.

وأكد المجتمعون على عدد من المسائل من بينها:

– ان الشبكة ليست بديلاً عن أي تجمع أو هيئة تنسيق

مركز الأردن الجديد يطلق المرحلة الرابعة من مشروع تاريخ الأردن الاجتماعي

بتكوين فريق متمرس باستخدام تقنيات التاريخ الشفوي في هذا المشروع، ومن ثم في مشاريع أخرى مستقبلية.

وسيتضمن المشروع تنفيذ ستة نشاطات رئيسية تجمع ما بين ورش العمل العلمية، والتدريب، والمسوح للصحف المحلية القديمة، والمقابلات، وسوف يتوج المشروع بعقد المؤتمر الرابع لتاريخ الاردن الاجتماعي في العام المقبل، والذي سيكون موضوعه الرئيسي: النساء والعمل النسائي في الاردن.

هذا ودعا المركز: الأكاديميين، والمؤرخين، ورائدات العمل النسائي، والباحثين، وسيدات أعمال، ممن عاصروا مراحل تطور الحراك النسائي والحركة النسائية في الأردن، أو ممن يحتفظون بوثائق أو مذكرات أو معلومات عن تطور هذه الحركة خلال الفترة الممتدة ما بين الثلاثينات والستينات من القرن العشرين إلى التعاون مع باحثي المركز في سبيل إنجاح هذا المشروع وتغطية حلقة مهمة جداً من حلقات تاريخ الأردن الاجتماعي. وقال مسؤولو المركز انهم سيقدمون كافة التسهيلات الضرورية لإنجاح هذا التعاون وتثمينه مع الأفراد والمؤسسات المعنية.

و يذكر ان المركز عقد خلال السنوات الاخيرة ثلاثة مؤتمرات دولية حول تاريخ الاردن الاجتماعي، وصادر مجلداً ضخماً عن أعمال هذه المؤتمرات بالإضافة الى العديد من المؤلفات والمذكرات التي تندرج في الاطار نفسه.

في اطار مساعيه الرامية لردم الفجوة في حقل دراسات التاريخ الاجتماعي الاردني، أطلق المركز، اعمال المرحلة الرابعة (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، برنامج التاريخ الاجتماعي والذي يستهدف توظيف أدوات وتقنيات التاريخ الشفوي لتوثيق الحراك النسائي الأردني في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى نهاية الستينات من القرن الماضي.

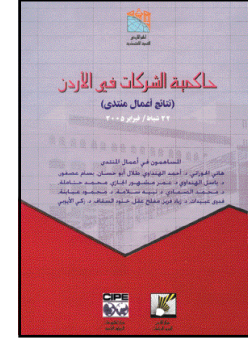
ويأتي هذا المشروع، استجابة لتوصيات المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ الأردن الاجتماعي الذي عقده المركز في العاصمة عمان في الفترة ٣-٥ أيار/ مايو ٢٠٠٢، حيث أجمع المشاركون على ضرورة الاسراع بالتوثيق لإنجازات الحركة النسوية الأردنية لتعويض النقص الذي رافق الكتابة التاريخية (والبحثية عموماً) حول الحركات والمؤسسات والشخصيات النسائية.

كذلك فإن التركيز على استخدام وتوظيف تقنيات التاريخ الشفوي (Oral History)، يأتي استجابة لمطالبات ملححة من المشاركين في المؤتمر الأنف الذكر، لما يعانيه هذا الحقل من ندرة في التجارب والنتائج الملموسة، سواء داخل الجامعات الأردنية أو لدى مراكز الأبحاث المستقلة.

وسوف تركز نشاطات المشروع خلال العامين المقبلين على التأسيس لاستخدام تقنيات التاريخ الشفوي كمصدر رئيسي في اعداد المادة التاريخية عن العمل النسائي الاردني، بما يسمح

من إصدارات المركز

كتاب « حاكمية الشركات في الأردن »



عن حالة حاكمية الشركات في الأردن. أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان « الأجندة الوطنية لتعزيز حاكمية الشركات » حيث اشتمل على ثلاث أوراق عمل. أما الفصل الثالث فقد تناول دور البنوك الأردنية في تعزيز حاكمية الشركات في القطاع المصرفي وقدمت في هذا الإطار ورقتي عمل وتضمن الفصل

● صدر عن المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية في مركز الأردن الجديد للدراسات كتاباً يضم نتائج أعمال « المنتدى الأردني لحاكمية الشركات » والذي عقد في ٢٢ شباط ٢٠٠٥.

يحتوي الكتاب الذي يقع في (١٦٤) صفحة من القطع الصغير على أربعة فصول ومقدمة وملاحق، إضافة الى وقائع حفل افتتاح المنتدى.

ضم الفصل الأول عرضاً لدراستين حديثتين

عدد جديد من « حوار السياسات الاقتصادية »



● صدر العدد الثامن من نشرة حوار السياسات الاقتصادية، عن المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية، ذراع مركز الأردن الجديد الاقتصادي.

وقد تضمن العدد عرضاً تفصيلياً لآراء المدراء التنفيذيين في الشركات المساهمة العامة الأردنية حول حالة الحاكمية في مؤسساتهم، من خلال دراسة استطلاعية كان

عدد جديد من « أوراق بيئية »



المستدامة في الأردن»، وكذلك جلسة حوارية حول المشاريع البيئية التنموية ودورها في الوصول إلى التنمية المستدامة، و جلسة حوارية بعنوان الجمعيات غير الحكومية وقضايا الحاكمية البيئية، بالإضافة إلى جلسة حوارية حول الاستدامة في برامج مكافحة الفقر.

كما غطت أوراق بيئية أهم الأحداث البيئية خلال ثلاثة أشهر (تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول / ٢٠٠٤).

● صدر عن مرصد البيئة الأردني في مركز الأردن الجديد للدراسات العدد الحادي والعشرون من نشرة « أوراق بيئية » وهي نشرة غير دورية تعنى بقضايا البيئة والتنمية المستدامة في الأردن، وتصدر بمعدل أربعة أعداد في السنة.

وقد تضمن العدد الجديد من أوراق بيئية عرضاً لأهم وقائع ومناقشات سلسلة حوار السياسات البيئية والتنمية المستدامة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٤، وكذلك دراسة للسيد هاني الحوراني بعنوان « الحاكمية البيئية بين المبادئ والتطبيق ».

وأهم النشاطات التي تضمنتها النشرة جلسة حوارية تحت عنوان « دور الطاقة المتجددة في إرساء أهداف التنمية